الحوكمة المؤسسية

1.1 بيان رئيس مجلس الإدارة

يسرني، بالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم تقرير الحوكمة المؤسسية لعام 2025 لمصرف أبوظبي الإسلامي ("المصرف"). يُبين استعراضنا لعام 2025 أن المصرف قد واصل تعزيز استراتيجيته ونموه بانضباط وهدف واضحين. عززنا إطار حوكمتنا، وعمَّقنا التوافق مع الأنظمة، ورسَّخنا ثقافة الأداء المتميز والمساءلة. على مدار العام، استثمرنا بشكل متواصل في وظائف الرقابة لدينا لدعم النمو المتسارع للمجموعة وحماية مصالح أصحاب المصلحة. هذه الركائز، المتجذرة في قيمنا الشرعية والتزامنا بخدمة اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، شكَّلت عامًا من التقدُّم المطرد وهيأت لنا الطريق الأمثل للمستقبل.

وضع معايير أعلى للحوكمة والامتثال

في عام 2025، عمل المصرف على تحسين إطار حوكمة الشركات من خلال مراجعات سياسات هادفة وإشراف من مجلس الإدارة، لضمان توافق معاييرنا مع الأنظمة المتطورة وأفضل الممارسات العالمية. ومن الجدير بالذكر أننا حدثنا سياسات وإجراءات الكفاءة والملاءمة لتتوافق تماماً مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما تعاونَّا بشكل استباقي مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في مراجعات موضوعية، ونفذنا خططًا تصحيحية شاملة، ما عزز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

إدارة المخاطر

في عام 2025، أظهر المصرف نهجاً استباقياً وشاملاً لإدارة المخاطر، حيث عزز أطره لمعالجة المخاطر التقليدية والناشئة على مستوى المؤسسة. وإدراكاً منه لطبيعة القطاع المالي الديناميكية، أولى المصرف اهتماماً خاصاً بالمخاطر الناشئة، مثل التحوّل الرقمي والاستدامة ونفّذ إطاراً قوياً لإدارة المخاطر لضمان الإشراف الفعّال عليها ضمن حدود المخاطر المقبولة والمتطلبات التنظيمية.

كما وسّع المصرف خلال العام إطار إدارة المخاطر ليشمل رسمياً مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمخاطر المتعلقة بالمناخ باعتبارها مخاطر رئيسية. ويؤكد هذا إدراك المصرف للأهمية المتزايدة للاستدامة وتغير المناخ والتمويل المسؤول في القطاع المصرفي. ويُجري المصرف حالياً فحصًا دقيقاً للمعاملات للتحقق من مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية باستخدام معايير عالمية وأدوات تدقيق خاصة، وقد وضع أهدافاً قابلة للقياس لخفض الانبعاثات الممولة بحلول عام 2030.

كما يلتزم التزاماً تاماً بالحفاظ على أعلى معايير مكافحة الجرائم المالية ودعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2024–2027. وفي هذا السياق، عزز قدراته في مجال الامتثال، لا سيما من خلال التوسع في استخدام التقنيات المتقدمة لتحسين تقييمات المخاطر وضمان حماية قوية ضد التهديدات الناشئة.

ومن خلال التطوير المستمر لأطر إدارة المخاطر وتبني الابتكار، يظل المصرف في وضع متميز يمكّنه من التعامل مع تعقيدات بيئة المخاطر المتغيرة بسرعة ودعم النمو المستدام.

وضع المتعاملين في صميم اهتمامنا

تماشياً مع لوائح ومعايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعنا خطة متعددة السنوات لتحسين الوثائق والأنظمة والبنية التحتية الموجهة للمتعاملين، ومراجعة السياسات والإجراءات لضمان شفافية خدماتنا وعدالتها وموثوقيتها في جميع نقاط التواصل. تُعزز هذه الإجراءات ثقة المتعاملين وتجربتهم، وترسّخ في الوقت نفسه التزاماتنا تجاه سلوك السوق.

الارتقاء بالاستدامة والريادة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

عززنا في عام 2025 مسارنا نحو الحياد الكربوني في جميع الانبعاثات التشغيلية والممولة، بما فيها مبادرات كفاءة الطاقة، واستراتيجية التمويل المستدام، وممارسات الشراء المسؤولة. وقد حظينا بالتقدير من خلال حفاظنا على التصنيف الائتماني AA من مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال (MSCI)، ما يؤكد ممارساتنا القوية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وحوكمتنا الرشيدة.

كما حافظنا على ريادتنا في مجال التمويل المستدام، حيث بلغت قيمة محفظتنا

20 مليار درهم إماراتي في عام 2025،

ما يعزز دور المصرف في تمكين تحول الاقتصاد الحقيقي من خلال حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الاستثمار في كوادرنا وثقافتنا

ينبع نجاحنا من كوادرنا. فقد عززنا التوطين، والشمولية، وحافظنا على قوة عاملة متنوعة،

تشكل منها النساء الآن

%44

حقق استطلاع مشاركة الموظفين لعام 2025 أحد أعلى معدلات الاستجابة في المنطقة، وتسهم نتائجه في صياغة مبادرات تركز على رفاهية الموظفين وتطويرهم وتوفير تجربة عمل متميزة لهم. وتسهم هذه الجهود في بناء قوة عاملة مؤهلة للمستقبل وترسيخ ثقافة التميز.

إشراف مؤسسي فعال

يضمن هيكل حوكمتنا إشرافاً قوياً على الفروع والشركات التابعة والشركات الشقيقة الدولية، مع الحفاظ على استقلالية الكيانات القانونية. ويتم الإشراف الأساسي من خلال ترشيحات مجلس الإدارة المعتمدة لممثلي المصرف في مجالس إدارة الشركات التابعة، مع تقديم تقارير شفافة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، ومن ثم إلى مجلس الإدارة. أما الإشراف الثانوي بموجب الصلاحيات المفوضة، فيعتمد على لجان توجيه مشتركة، واتفاقيات مستوى الخدمة، ومشاركة مشتركة في لجان الإدارة، بما يوفر نهجاً منظماً لرصد المخاطر الرئيسية.

اتضح التزام مجلس الإدارة بتعزيز الحوكمة في تركيزه على برامج التدريب والتوعية المستمرة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأعمال المتغيرة. وقد تناولت هذه البرامج مجالات حيوية مثل إدارة المخاطر، والخدمات المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي، والامتثال، والحوكمة الشرعية، والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتخطيط لخلافة القيادة، ما يضمن بقاء مجلس الإدارة والإدارة على أتم الاستعداد للتعامل مع البيئات التنظيمية والتشغيلية المعقدة.

الرؤية المستقبلية

ندخل عام 2026 بثقة ووضوح. مسترشدين بحوكمة قوية، وثقافة مخاطر حكيمة، وتنفيذ منضبط، سيواصل المصرف الابتكار لخدمة متعامليه، والاستثمار في المواهب، وتعميق التعاون التنظيمي، ودفع أجندة الاستدامة. ونبقى ملتزمين بتحقيق أداء قوي وقيمة طويلة الأجل لمساهمينا، مع المساهمة في طموحات دولة الإمارات العربية المتحدة والنمو الأوسع للتمويل الإسلامي.

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمساهمينا ومتعاملينا والجهات التنظيمية وزملائنا على ثقتهم وشراكتهم. معاً، سنعزز نقاط قوة المصرف ونواصل مسيرتنا نحو النمو المسؤول.

سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي

رئيس مجلس الإدارة

1.2 أبرز إنجازات الحوكمة المؤسسية – 2025

تعزيز الحوكمة:

عزز المصرف في عام 2025 إطار حوكمته المؤسسية من خلال مبادرات هادفة تهدف إلى تحسين الكفاءة، والتوافق مع المتطلبات التنظيمية، وتعزيز الفعالية التشغيلية. وخلال العام، تم حصر العديد من السياسات الرئيسية في موافقة مجلس الإدارة، لضمان التوافق مع اللوائح المتغيرة وأفضل الممارسات العالمية.

علاوة على ذلك، بُذلت جهود جماعية طوال عام 2025 لمراجعة وتطوير السياسات والإجراءات، بما في ذلك سياسة وإجراءات الكفاءة والنزاهة. وقد أطلقت هذه المبادرة لضمان امتثال المصرف الكامل للوائح ومعايير الكفاءة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التي صدرت في نهاية عام 2024.

يُجسد هذا المسعى التزام المصرف الراسخ بالتقيد بالقوانين واللوائح التي وضعها المشرعون ويدل على تفاني المصرف في الحفاظ على أعلى معايير النزاهة والشفافية في جميع عملياته.

تماشيًا مع التزامه بحماية المستهلك، يتبنى المصرف خطة شاملة للتوافق مع لوائح ومعايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويشمل ذلك مراجعة وتحسين الوثائق الموجهة للمستهلكين، وتطوير الأنظمة والبنية التحتية، وتحديث السياسات والإجراءات لضمان توافقها بشكل أفضل مع المتطلبات التنظيمية، وتعزيز ثقة المتعاملين وتجربتهم.

وتُجسّد هذه الجهود مجتمعةً التزام المصرف بالحفاظ على إطار حوكمة مؤسسية متين يُعزز الشفافية والكفاءة والمرونة، مع تلبية احتياجات أصحاب المصلحة والتقيد بالالتزامات التنظيمية.

الامتثال التنظيمي:

عزز المصرف في عام 2025 التزامه بالتميز التنظيمي من خلال التعاون الفعال مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لمعالجة نتائج المراجعات الموضوعية. وشملت هذه المراجعات مجالات حيوية مثل معايير إدارة مخاطر الائتمان، والركيزة الثانية، وتدفيق معايير التقارير المشتركة، ومخاطر سلوك السوق، وجودة الأصول، والاستراتيجية، والتوطين، والامتثال التنظيمي والتدفيق الداخلي، والائتمان للأفراد وإدارة الثروات، وسلوك السوق.

وقد وضع المصرف ونفّذ خططاً تصحيحية شاملة لمعالجة نتائج هذه المراجعات، ما يضمن توافقاً أفضل مع التوقعات التنظيمية ويعزز مرونته التشغيلية. وتجاوزت هذه الجهود مجرد الامتثال، حيث ركزت على دمج أفضل الممارسات لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية عبر المصرف.

وقد تجلى تقدم المصرف في هذا المجال من خلال التحسن المستمر في تصنيفات لوحة معلومات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الفصلية، بما يُظهر تعزيز ثقة الجهات التنظيمية وتقدير نهج المصرف الاستباقي في معالجة الأولويات التنظيمية الرئيسية. وتؤكد هذه الإنجازات تركيز المصرف على الحفاظ على إطار حوكمة قوي يدعم النمو المستدام وتخفيف المخاطر.

يتطلع المصرف إلى المستقبل، ملتزماً بترسيخ ثقافة الامتثال التي تُعطي الأولوية للشفافية والمساءلة والمرونة. ومن خلال التطوير المستمر لأطره ومواكبة التطورات التنظيمية، يتمتع المصرف بمكانة مميزة تُمكّنه من تلبية التوقعات المتغيرة للهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة والقطاع المصرفي ككل.

قيادة التحول الرقمي:

في عام 2025، أولى المصرف التحول الرقمي أولويةً قصوى باعتباره محركاً أساسياً للكفاءة التشغيلية، وتعزيز تفاعل المتعاملين، والنمو طويل الأجل. وركزت المبادرات الرقمية على دمج الأدوات المتقدمة والاستفادة من الرؤى المستندة إلى البيانات لتبسيط العمليات، وتحسين إدارة المخاطر، والارتقاء بتجربة المتعاملين. وقد مكّنته هذه الجهود من إدارة أحجام المعاملات المتزايدة بكفاءة مع الحفاظ على بيئة رقابية قوية.

واصلت "أديب فنتشرز" (ADIB Ventures)، ذراع الابتكار للمصرف، تعزيز شراكات التكنولوجيا المالية وتسريع تطوير حلول رقمية مبتكرة في مبادرة تؤكد التزام المصرف بالبقاء في طليعة التطورات التكنولوجية وخلق القيمة من خلال التعاون.

وفي إطار رؤية المصرف 2035، يوجد تركيز متزايد على الذكاء الاصطناعي التوليدي والأتمتة والحلول الرقمية. تُشكل هذه الركائز جوهر استراتيجية المصرف الرامية إلى تعزيز الكفاءة، وتقديم تجارب استثنائية للمتعاملين، واغتنام فرص النمو في عالم يزداد رقمنة. ومن خلال تبني أحدث التقنيات، يُرسّخ المصرف مكانته باعتباره مؤسسة رائدة مُستعدة للتكيّف مع الاحتياجات المتغيرة لقطاع الخدمات المالية.

واصل المصرف على مدار العام الفائت التزامه بالتحول الرقمي من خلال برامج متنوعة أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تهدف إلى تطوير البنية التحتية المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح مركزاً رقمياً ومالياً، ومركزاً للتميز في الابتكار والتحول الرقمي.

تعزيز الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أحرز المصرف في عام 2025 تقدماً ملحوظاً في تعزيز أجندة الاستدامة، مؤكداً التزامه بتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية. وقد نفّذ استراتيجيات متعددة الأوجه تُعالج الانبعاثات التشغيلية والممولة، بما فيها مبادرات كفاءة الطاقة، واستراتيجية التمويل المستدام، وممارسات الشراء المسؤولة. تؤكد هذه الجهود التزام المصرف بتقليل أثره البيئي بما يتماشى مع أهداف الاستدامة العالمية.

حظيت إنجازات المصرف بالتقدير من خلال رفع تصنيفه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى AA من قبل مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال (MSCI)، بما يُظهر قوة ممارساته في هذا المجال. ويُبرز هذا الإنجاز تركيزه المستمر على دمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة في عملياته وقراراته الاستراتيجية.

كما حافظ المصرف على ريادته في مجال التمويل المستدام، حيث بلغت قيمة محفظته 5.567 مليار درهم إماراتي في عام 2023. ومن أبرز إنجازاته إصدار أكبر صكوك خضراء في العالم يصدرها مصرف بقيمة 500 مليون دولار أمريكي. ويؤكد هذا الإصدار التزام المصرف بدعم المبادرات الخضراء وتعزيز المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المستدامة، بما يعزز مكانته الرائدة في مجال الخدمات المصرفية المستدامة.

الموارد البشرية والثقافة

يُعدُّ تركيز المصرف الراسخ على موظفيه جوهر نجاحه، إذ يُرسّخ ثقافةً تُحفّز الابتكار والتميز والمرونة. وفي عام 2025، عزّز المصرف التزامه الاستراتيجي بالتوطين، مُعزّزاً دوره مساهماً رئيسياً في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتنمية الوطنية. ولا يزال التنوع والشمول جزءاً لا يتجزأ من قيم المصرف، إذ يُمثّل موظفوه أكثر من 51 جنسية، ما يُسهم في خلق بيئة غنية وديناميكية تؤكد رؤيته العالمية. إضافةً إلى ذلك، تُشكّل النساء 44% من موظفي المصرف، ما يُبرهن على التزامه بتحقيق التوازن بين الجنسين وجهوده المتواصلة لتمكين المرأة على جميع مستويات المؤسسة.

ومن أهم إنجازات عام 2025 استطلاع رأي الموظفين، الذي حقق أحد أعلى معدلات الاستجابة في المنطقة، وتؤكد هذه المشاركة المتميزة على التوافق العميق بين المصرف وموظفيه، فضلاً عن التزامهم المشترك برسالة المصرف وقيمه. تسهم نتائج الاستطلاع بشكل فعّال في صياغة مبادرات تهدف إلى تعزيز الرضا الوظيفي، وتنمية الرفاهية، والارتقاء بالتطوير المهني، ما يعزز مكانة المصرف باعتباره وجهة عمل مُفضلة.

علاوة على ذلك، أعلن المصرف بدء عملية توظيف 400 مواطن إماراتي في مدينة العين ضمن مركز التميز التابع له بحلول نهاية عام 2026، دعماً لبرنامج التوطين وبرنامج نافس. ستتيح هذه المبادرة فرصاً وظيفية في مجالات مثل الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد، والعمليات، والامتثال، والتحصيل، ما يعزز حضور المصرف في مدينة العين.

بعد هذا الإعلان، نجح المصرف في تعيين 230 إماراتياً خلال عام 2025، ما يؤكد التزامه بتطوير الكفاءات المحلية. إضافة إلى ذلك، يواصل المصرف تركيزه على برامج التدريب والتطوير لإعداد الكفاءات الإماراتية لشغل مناصب قيادية والمساهمة في التحول الاقتصادي والرقمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن خلال تعزيز تركيزه على تنمية المواهب والتنوع ومشاركة الموظفين، يعمل المصرف على بناء قوة عاملة جاهزة للمستقبل تدعم طموحاته الاستراتيجية، وتدفع النمو المستدام، وتضع معياراً للتميز في مجال الصيرفة الإسلامية.

1.3 نبذة عن مجلس الإدارة

سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي

رئيس مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي، وغير مستقل

انضم إلى المصرف في فبراير 2008.

المناصب الخارجية:

الشركة الوطنية القابضة، رئيس مجلس الإدارة
مجموعة الإمارات لينك، المؤسس المشارك ورئيس مجلس الإدارة
الاتحاد الدولية للاستثمار، رئيس مجلس الإدارة

الدكتور فيصل سلطان ناصر سالم الشعيبي

نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي، مستقل

شهادة الدكتوراة في تطبيق التنمية الاستراتيجية في المؤسسات الحكومية والأمنية (بطاقة الأداء المتوازن).
انضم إلى المصرف في مارس 2019.

المناصب الخارجية:

المدير العام للإدارة العامة لتطوير الاستراتيجية والأداء بوزارة الداخلية

السيد خليفة مطر خليفة المهيري

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

يشغل عضوية مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 2016. وهو رئيس مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي، مصر، منذ مارس 2018.

يشغل منصب المدير التنفيذي لإدارة الدخل الثابت في جهاز أبوظبي للاستثمار، حيث يتولى مسؤولية الإدارة العامة للإدارة، لا سيما في مجالات استراتيجية الاستثمار والأداء والمخاطر والتطوير التنظيمي. وقبل ذلك، شغل منصب المدير التنفيذي لإدارة الاستثمارات البديلة، حيث كان مسؤولاً عن الإشراف على استثمارات جهاز أبوظبي للاستثمار في صناديق التحوط. انضم إلى جهاز أبوظبي للاستثمار عام 1995 عضواً في إدارة الشرق الأقصى.

يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال مع تخصص في نظم المعلومات الإدارية من جامعة أريزونا، وشهادة ماجستير في المالية من كلية لندن للأعمال. وشهادة محلل مالي معتمد (CFA) من معهد المحللين الماليين المعتمدين.

المناصب الخارجية:

قسم الدخل الثابت في هيئة أبوظبي للاستثمار، مدير تنفيذي
شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، عضو مجلس إدارة،
مصرف أبوظبي الإسلامي – مصر (ش.م.م)، رئيس مجلس الإدارة،

السيد نجيب يوسف فياض

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي وغير مستقل

يتمتع بخبرة عملية عالمية تزيد عن 30 عاماً، شغل خلالها مناصب قيادية، بما في ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قابضة كبرى، والعضو المنتدب في الولايات المتحدة وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة ناشيونال القابضة، ويشغل حالياً منصب المستشار الخاص لمجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة في ناشيونال القابضة وشركاتها التابعة. كما يشغل عضوية مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي، وعضوية لجان مجلس إدارة مختلفة، بالإضافة إلى رئاسة مجلس إدارة شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال (ADIB Capital)، ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول التابعة لمصرف أبوظبي الإسلامي.

سبق أن شغل منصب الرئيس التنفيذي لبيت أبوظبي للاستثمار، وهي شركة خاضعة للتنظيم من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. عمل على نطاق واسع في بيئة خاضعة للرقابة، حيث شغل مناصب مختلفة في عدة دول على مر السنين، منها العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في البحرين تحت رقابة مصرف البحرين المركزي؛ ورئاسة مجلس إدارة شركة استثمار وإدارة أصول خاضعة لرقابة هيئة أسواق المال في تركيا.

عمل في قطاعات متنوعة، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية المالية لشركات متعددة الجنسيات كبرى، مثل أرثر أندرسن جلوبال كوربوريت فاينانس، وكي بي إم جي، وبرايس ووترهاوس في واشنطن العاصمة.

المناصب الخارجية:

المجموعة الوطنية القابضة، مستشار خاص لمجلس الإدارة
وعضو مجلس إدارة

المفتاح

- لجنة الاستراتيجية لمجلس الإدارة
- لجنة التدقيق لمجلس الإدارة
- لجنة إدارة المخاطر لمجلس الإدارة
- لجنة الترشيحات والمكافآت لمجلس الإدارة
- لجنة الائتمان والاستثمار لمجلس الإدارة
- لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمجلس الإدارة

1.3 نبذة عن مجلس الإدارة

السيد عبد الله علي مصلح جمهور الأحبابي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي في مارس 2019. شغل سابقاً منصب رئيس هيئة مياه وكهرباء أبوظبي، ووكيل وزارة المالية بالإنابة في أبوظبي، ومساعد الأمين العام، وعضو اللجنة التنفيذية للمجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

السيد عبد الوهاب الحلبي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي في مارس 2022. يشغل حالياً منصب العضو المنتدب والمؤسس لشركة إمباسي كابيتال. بالإضافة إلى ذلك، يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العقارية، وعضو مجلس إدارة شركة برجيل القابضة، وشركة طلبات، فضلًا عن عضويته في مجالس إدارة العديد من الشركات غير المدرجة في قطاعات التعليم والمالية والعقارية. وهو زميل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، وحاصل على درجة البكالوريوس من كلية لندن للاقتصاد.

المناصب الخارجية:

إمباسي كابيتال، العضو المنتدب والمؤسس
يونيون بروبرتيز ش.م.ع، نائب رئيس مجلس الإدارة
برجيل القابضة ش.م.ع، عضو مجلس الإدارة
طلبات ش.م.ع، عضو مجلس الإدارة

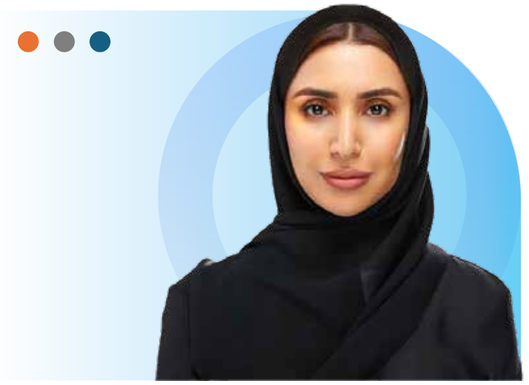

السيدة مها محمد القطان

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تتمتع بخبرة تزيد عن 17 عاماً في قيادة التحول المؤسسي واسع النطاق في شركات متعددة الجنسيات والقطاعات، ورائدة في مجال الموارد البشرية والاستدامة. تشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة في مصرف أبوظبي الإسلامي وشركة سي هولدنغ، حيث تسهم في الحوكمة وإدارة المخاطر والإشراف الاستراتيجي.

شغلت سابقاً منصب رئيسة قسم الموارد البشرية والاستدامة في مجموعة موانئ دبي العالمية، حيث قادت جهود الموارد البشرية والثقافة المؤسسية ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة في أكثر من 70 دولة، مع قوة عاملة تضم أكثر من 100,000 موظف. وفي بداية مسيرتها المهنية، شغلت مناصب قيادية عليا في مجال الموارد البشرية في شركة جنرال إلكتريك، بما في ذلك منصب شريكة أعمال الموارد البشرية لخدمات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث اضطلعت بدور محوري في التحول واسع النطاق ودمج شركة ألستوم، إحدى أكبر الشركات الصناعية التي تم الاستحواذ عليها.

تُعرف بإسهاماتها في صياغة نماذج تشغيلية مستقبلية، وتطوير الكفاءات القيادية، وريادة مبادرات الاستدامة، بما في ذلك أدوات التمويل المستدام المبتكرة. كما تتمتع بخبرة واسعة في مجالس الإدارة في قطاعات البنوك وأسواق رأس المال والإعلام وعمليات الموانئ.

المناصب الخارجية:

شركة سي هولدنغ، عضو مجلس

المفتاح

- لجنة الاستراتيجية لمجلس الإدارة
- لجنة التدقيق لمجلس الإدارة
- لجنة إدارة المخاطر لمجلس الإدارة
- لجنة الترشيحات والمكافآت لمجلس الإدارة
- لجنة الائتمان والاستثمار لمجلس الإدارة
- لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمجلس الإدارة

1.4 نبذة عن الإدارة العليا

محمد عبد الباري

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل محمد عبد الباري منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي. وبهذه الصفة يتولى مسؤولية قيادة التوجهات الاستراتيجية للمصرف، والإشراف على عمليات المجموعة، وضمان ربحية المصرف ونموه. يتمتع بخبرة تزيد عن 28 عامًا في الخدمات المالية والمصرفية، حيث شغل مناصب رئيسية في مؤسسات مالية رائدة، بما في ذلك سيتي بنك، وباركليز بنك، وبنك ستاندرد تشارترد. وقد كان لمعرفته العميقة ورؤيته الاستراتيجية دورٌ محوري في دفع عجلة نمو ونجاح المؤسسات التي عمل بها.

انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي في مايو 2020 مديراً مالياً للمجموعة، وهو المنصب الذي أدى فيه دوراً أساسيًا في صياغة الاستراتيجية المالية وأداء المصرف.

يحمل شهادة محلل مالي معتمد، ما يدل على التزامه بأعلى معايير الأخلاق والمهنية في القطاع المصرفي. وتواصل قيادته الرائدة والتزامه الراسخ بالتميز رسم مسار المصرف نحو مستقبل من النمو المستدام والازدهار.

المصالح الخارجية

عضو مجلس إدارة شركة كوادر للخدمات ذ.م.م.
عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال المحدودة
نائب رئيس مجلس إدارة شركة إم بي إم العقارية ذ.م.م.
نائب رئيس مجلس إدارة شركة بروج العقارية ذ.م.م.

أميت مالهوترا

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، مصرف أبوظبي الإسلامي

يشغل أميت مالهوترا منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في مصرف أبوظبي الإسلامي. يتمتع بمسيرة مهنية حافلة تمتد لما يقارب ثلاثة عقود، قدّم خلالها إسهامات جليلة في القطاع المصرفي في مختلف أنحاء العالم. يشرف في منصبه الحالي على عمليات الخدمات المصرفية للأفراد، ويقود مبادرات استراتيجية لتحسين تجربة المتعاملين، وتوسيع نطاق خدمات المصرف للأفراد، والاستفادة من الابتكارات الرقمية لتقديم خدمات مصرفية متميزة. تشمل خبرته المتنوعة إدارة المبيعات والتوزيع، وإدارة المنتجات، وعمليات الائتمان، وإدارة المخاطر، والتحول الرقمي. وقد أدار محافظ استثمارية واسعة النطاق في مؤسسات مثل المصرف المركزي، وسيتي بنك، وبنك الهلال، وبنك ستاندرد تشارترد.

المصالح الخارجية

رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية
رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الإسلامي ميرتشنت اكوايرينغ كومباني
عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال المحدودة

أحسن أختر

المدير المالي بالإنابة للمجموعة

يشغل أحسن أختر منصب المدير المالي بالإنابة للمجموعة. انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي عام 2008، حاملاً معه خبرة واسعة في الإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي. قبل تعيينه مديراً مالياً بالإنابة في مارس 2024، شغل منصب المراقب المالي للمجموعة منذ عام 2008. في منصبه الحالي، يشرف على وظائف المجموعة المالية (التخطيط المالي، وأداء الأعمال، الضرائب، الاقتصاد، استراتيجية المجموعة، التوريد الاستراتيجي والمشتريات). وقد أمضى سابقاً 15 عاماً في مناصب عليا مختلفة لدى بنوك وشركات دولية، من بينها سيتي بنك وبي دبليو سي. وهو محاسب قانوني معتمد من المملكة المتحدة، وخريج كلية لندن للاقتصاد، ما يؤكد مؤهلاته المهنية المتميزة في مجالي المالية والمحاسبة.

محمد الفهيم

الرئيس العالمي بالإنابة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات

يشغل محمد الفهيم منصب الرئيس العالمي بالإنابة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات. يتمتع بخبرة مصرفية تمتد 23 عامًا، شغل خلالها مناصب قيادية متنوعة في مصارف مختلفة، ما يُبرز خبرته الواسعة في هذا المجال. يشرف في منصبه الحالي على تنفيذ معاملات تمويل الشركات وأسواق رأس المال رفيعة المستوى. قبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للشركات، حيث كان مسؤولًا عن الخدمات المصرفية للشركات في أبوظبي، بما في ذلك قطاعات التجارة والصناعة والخدمات والقطاع الحكومي. كما كان مسؤولًا عن العقارات التجارية والخدمات المصرفية التجارية.

المصالح الخارجية

رئيس مجلس إدارة شركة بروج العقارية
عضو مجلس إدارة شركة إم بي إم العقارية

عبد القادر خناني

رئيس قسم الخزينة للمجموعة خزينة المجموعة

انضم عبد القادر خناني إلى مصرف أبوظبي الإسلامي عام 2012 رئيساً لخزينة المجموعة. يتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاماً في القطاع المصرفي والمالي، حيث شغل مناصب مختلفة في مصارف إقليمية ودولية مثل سيتي غروب. يتولى مسؤولية إدارة خزينة المجموعة، بما في ذلك تداول وبيع العملات الأجنبية، والتمويل والإدارة، وإدارة سيولة المصرف. وهو عضو في اللجنة التنفيذية للإدارة بالمصرف، بالإضافة إلى لجنة إدارة الأصول والمطلوبات، والعديد من لجان الإدارة على مستوى المجموعة.

عبد الله الشحي

الرئيس العالمي للأعمال الدولية للمجموعة

يشغل عبد الله الشحي منصب الرئيس العالمي للأعمال الدولية للمجموعة. انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي منذ أكثر من 20 عاماً، وشغل عدداً من المناصب العليا في مختلف الإدارات قبل تعيينه في منصبه الحالي، حيث يركز على استراتيجية النمو الدولي للمصرف وإدارة أعمال المصرف خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. يتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن 30 عاماً، عمل خلالها في مجالي التمويل والاستراتيجية. وهو عضو في مجالس إدارة عدد من المؤسسات، منها الشركة السعودية للتمويل، وبنك البوسنة الدولي، وشركة أبوظبي الوطنية للتكافل.

المصالح الخارجية

عضو مجلس إدارة، الشركة السعودية للتمويل
نائب رئيس مجلس إدارة، بنك البوسنة الدولي
عضو مجلس إداراة، شركة أبوظبي الوطنية للتكافل

طلحة كريم

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

تم تعيين طلحة كريم رئيساً لإدارة المخاطر لمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي في مارس 2024، ويتمتع بخبرة تزيد عن 27 عاماً في إدارة المخاطر ضمن القطاع المصرفي، حيث عمل في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة. قبل انضمامه إلى المصرف، شغل منصب رئيس إدارة المخاطر في البنك التجاري الدولي المصري. عمل في الشرق الأوسط منذ عام 2001، وقضى ما يقارب 8 سنوات في البحرين مع بنك إيه بي سي. يشرف في منصبه الحالي على محفظة المصرف المتنوعة والديناميكية، التي تشمل جميع المخاطر المالية وغير المالية. وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجان إدارية أخرى، ويحضر اجتماعات اللجان الفرعية ذات الصلة بمجلس الإدارة.

1.4 نبذة عن الإدارة العليا

ميثاء الهاشمي

رئيسة قسم الائتمان للمجموعة

تشغل ميثاء الهاشمي منصب رئيسة قسم الائتمان للمجموعة في مصرف أبوظبي الإسلامي. وتتولى في هذا المنصب رئاسة إدارة الائتمان المستقلة للمجموعة، التي تدعم جميع أعمال المصرف، بما في ذلك الخدمات المصرفية للمتعاملين الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية. تتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاماً في القطاع المصرفي، لا سيما في مجال إدارة الائتمان والمخاطر. انضمت إلى المصرف قادمةً من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث شغلت مناصب قيادية، من بينها منصب رئيسة قسم المخاطر في بنك الإمارات الإسلامي، ومنصب رئيسة قسم الائتمان للمجموعة في بنك الإمارات دبي الوطني.

المصالح الخارجية

عضو مجلس إدارة، شركة أبوظبي الوطنية للتكافل.

د. غيث مسمار

المستشار القانوني العام وأمين سر مجلس الإدارة

يشغل د. غيث مسمار منصب المستشار القانوني العام في مصرف أبوظبي الإسلامي، ويشرف على الشؤون القانونية، وحوكمة الشركات، وإدارة الأصول الخاصة، والتحصيلات، ويضمن الامتثال للمعايير التنظيمية. وقد انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي عام 2014 بخبرة واسعة امتدت لأكثر من 20 عاماً، شغل خلالها مناصب هامة في القطاع القانوني، بما في ذلك مناصب في مؤسسات مالية بارزة. وقد ساهمت خبرته الواسعة في قانون المصارف والتمويل بشكل كبير في صياغة الاستراتيجيات القانونية لمصرف أبوظبي الإسلامي وضمان حوكمة رشيدة.

المصالح الخارجية

عضو مجلس إدارة شركة بروج العقارية

د. أسيد كيلاني

الرئيس العالمي لقسم الشريعة

يشغل منصب الرئيس العالمي لقسم الشريعة في مصرف أبوظبي الإسلامي. ويشرف في هذا المنصب على امتثال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية وحوكمته، ضامنًا التزام جميع المنتجات والخدمات المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن خلال عمله، يواصل إسهامه الكبير في تطوير التمويل الإسلامي، ضامنًا بقاء المصرف في طليعة الممارسات المصرفية الأخلاقية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد كان له دورٌ محوري في تعزيز الابتكار في قطاع التمويل الإسلامي، حيث أدى دورًا أساسيًا في تنظيم تحدي وجوائز الابتكار في التمويل الأخلاقي (EFICA)، وهي مبادرة أطلقها المصرف لتكريم ومكافأة الحلول المالية الأخلاقية المبتكرة.

كينيث تان

رئيس قسم التدقيق

تم تعيين كينيث تان رئيساً لقسم التدقيق في مصرف أبوظبي الإسلامي في يناير 2021. يتولى مسؤولية الإشراف على جميع أنشطة التدقيق في المصرف وفروعه، وضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية والسياسات الداخلية. يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، اكتسبها من خلال مناصب قيادية متنوعة في القطاع المالي، وذلك عبر عمله في بنك ستاندرد تشارترد، وسيتي غروب، وغولدمان ساكس، وبرايس ووترهاوس كوبرز.

وهو محاسب قانوني معتمد من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) ومعهد المحاسبين القانونيين في سنغافورة (ISCA). كما اجتاز الامتحانات المؤدية إلى المؤهلات المهنية التالية: مساعد أمين خزينة الشركات (ACT)، ومدير مخاطر مالية معتمد (FRM)، ومدقق نظم معلومات معتمد (CISA).

سليمان الراعي

رئيس التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة

رئيس التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة، ونائب رئيس لجنة التدقيق الشرعي في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى عضويته في العديد من لجان التدقيق لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية. يتمتع بخبرة أكاديمية وعملية عالمية واسعة في مجال الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي. لديه خبرة تزيد عن 25 عاماً في مجالات تطوير المنتجات، وهيكلة التمويل، والتمويل المشترك، وأدوات الاستثمار، والمحافظ الاستثمارية، والصكوك، فضلًا عن الإشراف والرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي. وبصفته خبيراً في مجال التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، أدى دوراً محورياً في تأسيس مجموعة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي، حيث ابتكر وطوّر منهجية متقدمة لأعمال التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة.

بشرى الشحي

الرئيس التنفيذي للموارد البشرية ورئيس مجلس إدارة كوادر

بصفتها الرئيس التنفيذي للموارد البشرية ورئيس مجلس إدارة كوادر في مصرف أبوظبي الإسلامي، تقود بشرى استراتيجية وعمليات الموارد البشرية، مع تركيز قوي على تعزيز التوطين وترسيخ ثقافة عمل إيجابية. تتمتع بشرى بخبرة تزيد عن 20 عاماً في القطاعين العام والخاص، وهي معروفة بقيادتها لمبادرات تعزز مشاركة الموظفين وتطويرهم واستقطابهم. يمتد مسار بشرى المهني ليشمل القطاعين العام والخاص، بما في ذلك فترة عملها في دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة أبوظبي، حيث قادت تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب. تحمل بشرى شهادة الماجستير في الموارد البشرية من معهد نيويورك للتكنولوجيا، وهي معتمدة من المعهد المعتمد لتنمية الأفراد (CIPD).

المصالح الخارجية

رئيس مجلس إدارة شركة كوادر للخدمات ذ.م.م.
عضو مجلس إدارة شركة إم بي إم العقارية ذ.م.م.

دوان ماكسويل

رئيس قسم الامتثال بالإنابة

يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاماً في الخدمات المالية، متخصصاً في الامتثال والحوكمة والأطر التنظيمية. انضم إلى مصرف أبوظبي الإسلامي عام 2016 قادماً من المملكة المتحدة، حيث شغل مناصب عليا في مجال الامتثال في قطاعي البنوك والتأمين، بما في ذلك بنك لويدز، وشركة إيه أي جي، وبنك باركليز، وبنك إتش إس بي سي. وشغل في مصرف أبوظبي الإسلامي مناصب في إدارتي الامتثال والحوكمة المؤسسية. وبصفته رئيس قسم الامتثال بالإنابة في مصرف أبوظبي الإسلامي، تتمثل مسؤولية دوان الرئيسية في الإشراف على التزام المصرف بالقواعد والمعايير التنظيمية المعمول بها، وسياسات الامتثال الداخلية للمصرف، وتقديم ضمانات إلى لجنة التدقيق في المصرف.

ماهر الرز

الرئيس العام لمجموعة التميز للمتعاملين المجموعة

يشغل منصب رئيس قسم لشؤون المتعاملين في مصرف أبوظبي الإسلامي، حيث يرأس فريق التميز في خدمة المتعاملين. يتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن 30 عاماً في مختلف القطاعات، منها 27 عاماً في مصرف أبوظبي الإسلامي، ويقود فريق تجربة المتعاملين وإدارة الشكاوى وحلها، ويعمل بشكل استباقي على معالجة مشاكل المتعاملين وتحسين الخدمات في جميع نقاط الاتصال بالمصرف. بالإضافة إلى ذلك، يشرف على تطبيق لوائح حماية المستهلك على جميع المنتجات والخدمات، لضمان الامتثال لالتزامات قواعد سلوك السوق.

انطلاقاً من التزامه الراسخ بتحسين تجربة المتعاملين والتركيز على محور المتعامل وكفاءة العمليات، يكرس ماهر وفريقه جهودهم لتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل في جميع القنوات الرقمية والتقليدية، وتطبيق حلول مبتكرة. يقدم الفريق رؤى متعلقة بالخدمات تساعد المصرف على التنبؤ باحتياجات المتعاملين وفهمها بشكل أفضل.

1.5 إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة

يرتكز تاريخ مصرف أبوظبي الإسلامي الحافل بالنجاحات التشغيلية والمالية المتميزة على التزامه الراسخ بثقافة حوكمة مؤسسية متينة. وتتعزز ثقة مستثمري المصرف ومتعامليه وشركائه التجاريين والمجتمعات المحلية به بفضل التزامه بالنزاهة والانضباط، وتستند استراتيجياته وأهدافه طويلة الأجل إلى هذا الالتزام.

وقد رسّخ المصرف إطاراً قوياً للحوكمة المؤسسية يتماشى مع لوائح ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رقم 83 لسنة 2019، لدعم ثقافة مرنة وعالية الأداء ومسؤولة، بما يُمكّن من تحقيق نمو مالي وتوسعي مستدام على المدى الطويل. ويُطبّق هذا الإطار في جميع كيانات المجموعة لتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في مواصلة الاستثمار في المؤسسة.

ولتعزيز التعاون والتنسيق، يُطبّق إطار الحوكمة من خلال اتفاقيات مستوى الخدمة داخل المجموعة، وسياسات شاملة على مستوى المجموعة، وتفويض الصلاحيات إلى لجان الإدارة، والتمثيل الفعال في مجالس إدارة الشركات التابعة والكيانات التابعة للمصرف.

يُجري المصرف مراجعة دورية لسياساته، مع التركيز على حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، والتقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية، لضمان استيفائها للمتطلبات التنظيمية. وخلال عام 2025، راجع مجلس إدارة المصرف ولجانه واعتمد العديد من السياسات والإجراءات في إطار المراجعات الدورية.

عناصر إطار الحوكمة المؤسسية في مصرف أبوظبي الإسلامي

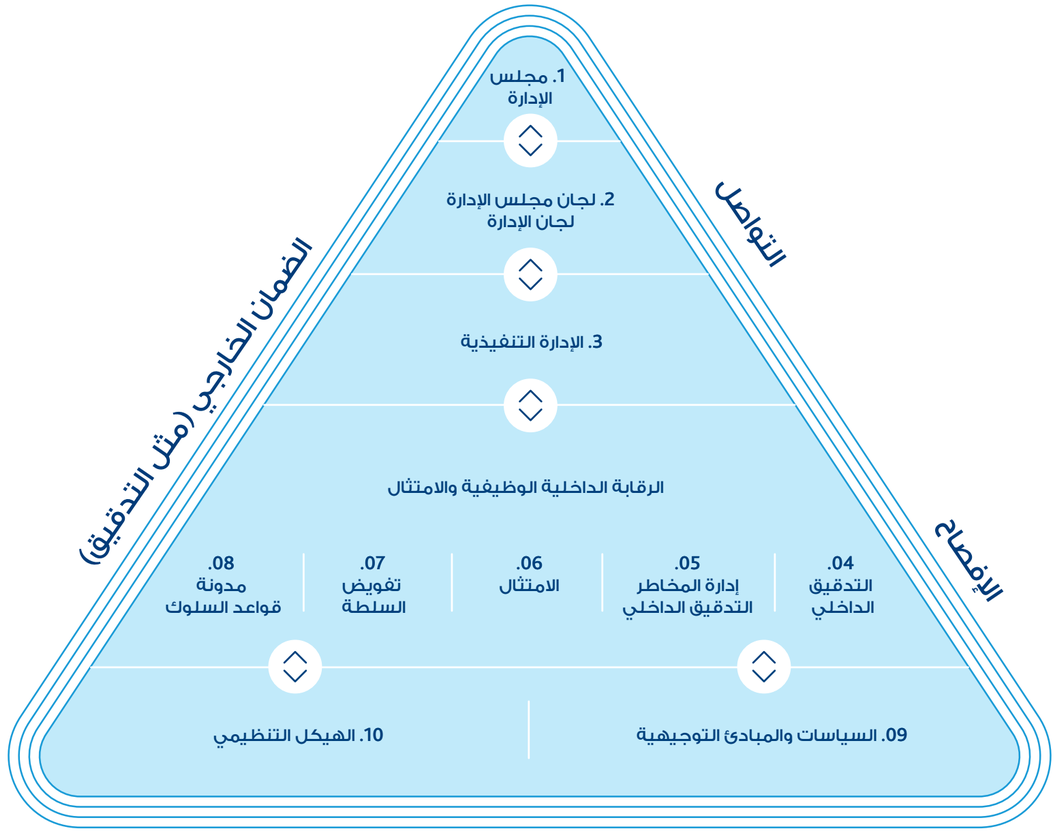

01 مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الاتجاه الاستراتيجي وأهداف المؤسسة وتوفير إشراف فعال على إدارة تنفيذ تلك الأهداف وتحقيقها من خلال تحديد توقعات الأداء ومراقبتها.

02 لجان المجلس ولجان الإدارة

ينشئ المجلس لجاناً لمساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته بكفاءة وفعالية. تضطلع لجان الإدارة بمسؤولية ضمان الحوكمة الجيدة وأن الأنظمة والعمليات الفعالة موجودة لتشكيل إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي وتمكينها والإشراف عليها.

03 الإدارة التنفيذية (الإدارة)

يتم تعيين الموظفين الإداريين من قبل المجلس/اللجنة لتنفيذ العمليات وإدارة الشؤون اليومية بما يتماشى مع الاتجاه الاستراتيجي والمسار والتوقعات التي يحددها المجلس.

04 التدقيق الداخلي

يتعين توفير مستوى من نشاط رصد المخاطر وتقديم الدعم في تحديد تحسينات العمليات والمكاسب الناتجة عن الكفاءة.

05 إدارة المخاطر

يحدد إطار عمل إدارة المخاطر الممارسات التجارية المتوقعة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها على نحو فعال.

06 الامتثال

تعزيز السلوك الأخلاقي والامتثال للقواعد واللوائح والمعايير الداخلية التي تحكم كيفية قيام مصرف أبوظبي الإسلامي بأعماله.

07 تفويض السلطة

يتم إنشاء تفويض السلطة لمنح صلاحيات المجلس إلى المستويات الأدنى ولمساعدة الموظفين في فهم نطاق صلاحياتهم في اتخاذ القرارات نيابة عن المؤسسة. يسهم ذلك في اتخاذ قرارات فعالة وخاضعة للمساءلة ويقلل من الغموض.

08 مدونة قواعد السلوك

تحدد مدونة قواعد السلوك فهماً مشتركاً لمعايير السلوك والقيم المتوقعة من جميع أعضاء المجلس والموظفين.

09 السياسات والمبادئ التوجيهية

يتم وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لتمكين موظفي مصرف أبوظبي الإسلامي من فهم أدوارهم ومسؤولياتهم، ولتوجيه جميع عمليات وإجراءات اتخاذ القرارات الرئيسية ضمن الحدود المحددة مسبقاً.

10 الهيكل التنظيمي

يجب أن يعكس هيكل مصرف أبوظبي الإسلامي الأهداف التشغيلية الرئيسية للمؤسسة وأن يتم ذلك بطريقة متسقة مع الحفاظ على مرونته للتكيف مع التغييرات في استراتيجية مصرف أبوظبي الإسلامي أو مهامه.

1.6 هيكل حوكمة مصرف أبوظبي الإسلامي

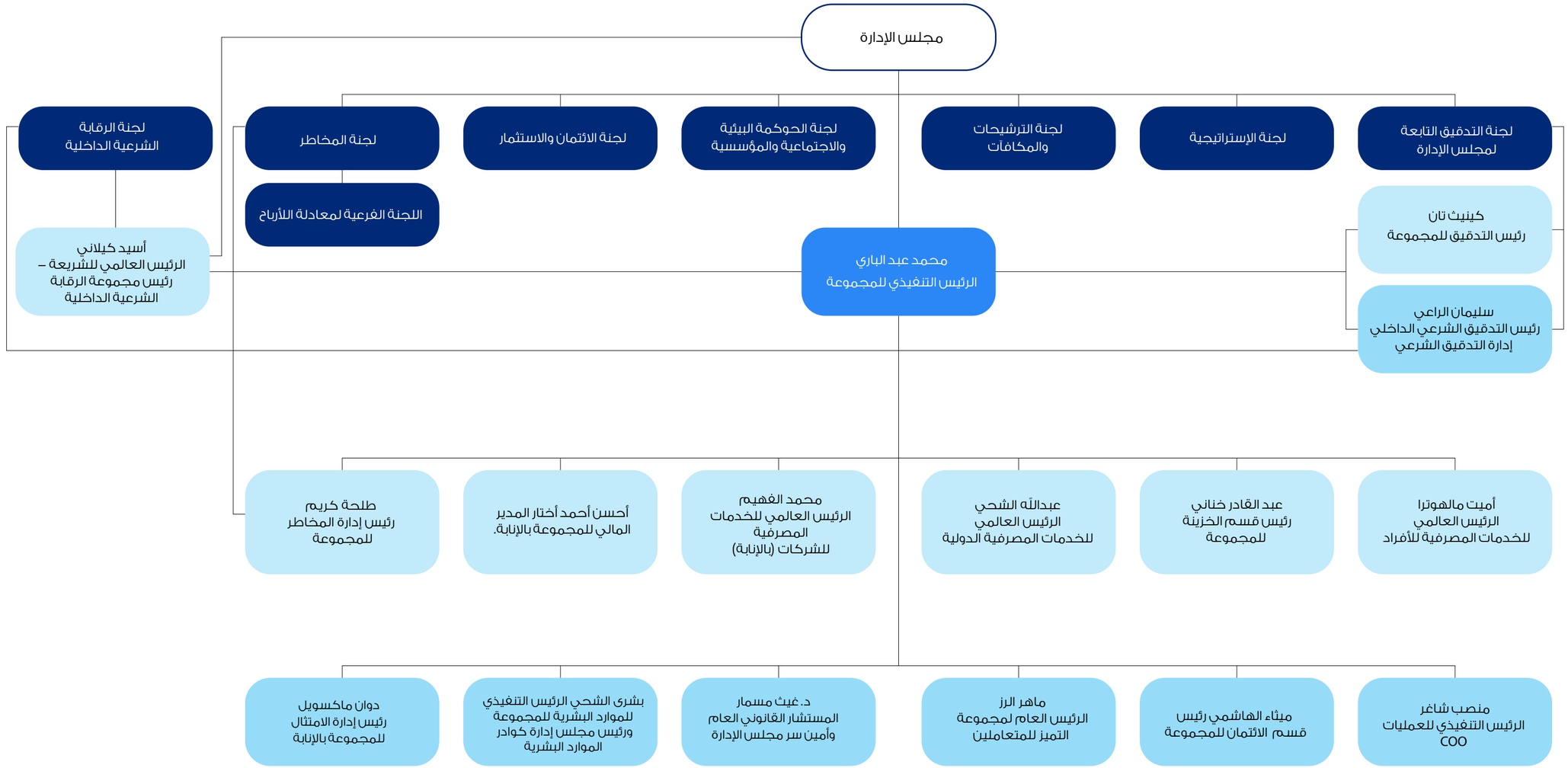

يتطلب هيكل الحوكمة القوي والفعّال إشرافاً مستمراً، وقيادة حازمة من أعلى الهرم الإداري، وفهماً شاملًا للبيئة التنظيمية.

يقوم إطار حوكمة المصرف على أساس مجلس إدارة كفؤ ومتفانٍ، مدعومًا بلجان متخصصة تابعة له، مُكلّفة بتنفيذ مهامها لضمان أعلى معايير الحوكمة.

تحت قيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة، تتولى اللجنة التنفيذية للإدارة – التي تضم الإدارة التنفيذية للمصرف – قيادة تنفيذ التوجه الاستراتيجي لمجلس الإدارة.

يضمن هذا الهيكل توزيعاً واضحاً للمسؤوليات، ما يُتيح التوافق بين جميع مستويات الحوكمة، مع تعزيز المساءلة والكفاءة التشغيلية. تُشكّل هذه المكونات مجتمعةً إطار حوكمة متماسكاً يُبرز التزام المصرف بالشفافية والمرونة والامتثال التنظيمي.

1.7 إشراف مجلس الإدارة على كيانات مجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي

صُمم إطار حوكمة المصرف لتوفير إشراف فعّال على فروعه وشركاته التابعة والمنتسبة الدولية، مع الحفاظ على استقلالية كل كيان قانوني. ويضمن هذا الإطار الامتثال للمتطلبات التنظيمية في جميع الولايات القضائية التي يعمل فيها المصرف، ويخضع لمراجعة دورية لمواكبة البيئة التنظيمية المتغيرة والتعقيد المتزايد لعمليات المجموعة.

خلال عام 2025، اضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته الإشرافية على كيانات مجموعة المصرف من خلال نهج منظم ومتعدد المستويات، وتحقق الإشراف الأساسي من خلال الموافقة على ترشيح ممثلين عن المصرف في مجالس إدارة كيانات المجموعة. ويؤدي هؤلاء الممثلون دوراً محورياً في ضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومبادئ الحوكمة، ويرفعون تقاريرهم إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، الذي يقدم تحديثات دورية إلى مجلس الإدارة، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

علاوة على ذلك، نفّذ مجلس الإدارة أيضاً آليات إشراف ثانوية بموجب الصلاحيات المفوضة من الرئيس التنفيذي للمجموعة. وشمل ذلك تمكين لجان الإدارة ورؤساء المجموعات من مراقبة وتوجيه أنشطة الشركات التابعة والمنتسبة، تم دعم هذه الآليات بأدوات منظمة مثل لجان التوجيه المشتركة، واتفاقيات مستوى الخدمة، واتفاقيات إطار الرقابة، والمشاركة المتبادلة في اجتماعات لجنة الإدارة. وتضمن هذه الأدوات مجتمعةً الرصد الفعال للمخاطر الرئيسية، والالتزام بمعايير الحوكمة، والتوافق مع أهداف المجموعة الأوسع.

ومن خلال دمج مستويات الرقابة هذه، يضمن المصرف وجود حوكمة متماسكة عبر كياناته مع الحفاظ على المرونة التشغيلية. ويؤكد هذا النهج التزام المصرف بالامتثال التنظيمي، والاتساق التشغيلي، والنمو المستدام، ما يعزز سمعته باعتباره مؤسسة مرنة ومتطلعة للمستقبل.

فيما يلي قائمة بكيانات المجموعة، بما في ذلك الفروع الدولية والشركات التابعة والمنتسبة الدولية:

الاسم	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الحيازة (2025)
قائمة الشركات التابعة			
مصرف أبوظبي الإسلامي – مصر (شركة مساهمة عامة)	الخدمات المصرفية الإسلامية	مصر	%53
شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية ذ.م.م	خدمات الوساطة في الأسهم	الإمارات العربية المتحدة	%95
شركة بروج العقارية ذ.م.م	الاستثمارات العقارية	الإمارات العربية المتحدة	%100
شركة إم بي إم العقارية ذ.م.م	خدمات العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%100
شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال ا	خدمات الوساطة في الأسهم	جزر العذراء البريطانية	%100
شركة كوادر للخدمات ذ.م.م	توفير القوى العاملة	الإمارات العربية المتحدة	%100
مصرف أبوظبي الإسلامي (المملكة المتحدة) المحدود	خدمات أخرى	المملكة المتحدة	%100
شركة أبوظبي كابيتال المحدودة	خدمات الصناديق	الإمارات العربية المتحدة	%100
شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال إنفست ٣ المحدودة	شركة ذات غرض خاص	جزر كايمان	-
شركة الصكوك المجزأة القابضة المحدودة	شركة ذات غرض خاص	الإمارات العربية المتحدة /سوق أبوظبي العالمي	-
شركة أبوظبي الإسلامي للصكوك	شركة ذات غرض خاص	جزر كايمان	-
الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة			
شركة أبوظبي الوطنية للتكافل ش.م.ع.	التأمين الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	%42
بنك البوسنة الدولي ش.م.ع.	الخدمات المصرفية الإسلامية	البوسنة والهرسك	%27
الشركة السعودية للتمويل ش.م.ع.	التمويل الإسلامي للأفراد	المملكة العربية السعودية	%51
شركة الاستثمار العقاري السكني (م.م.) المحدودة	صندوق العقارات	الإمارات العربية المتحدة	%29
شركة أبوظبي الإسلامي للاستحواذ التجاري ش.م.ع.	الاستحواذ على التجار	الإمارات العربية المتحدة	%51

*شركة اديب تو فاينانشال انفست ذ.م.م. كيان مملوك بالكامل لمصرف أبوظبي الإسلامي ويمتلك أسهم ملكية مصرف أبوظبي الإسلامي في الشركة السعودية للتمويل ش.م.ع.

الفروع والشركات التابعة الدولية

مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر

خليفة المهيري – رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي

بسام الحاج – عضو غير تنفيذي

محمد علي – عضو تنفيذي

الفروع المصرفية الدولية

مصرف أبوظبي الإسلامي - قطر

مصرف أبوظبي الإسلامي – العراق

الشركات الشقيقة

أبوظبي الوطنية للتكافل

خالد المنصوري – عضو غير تنفيذي

ميثاء الهاشمي – عضو غير تنفيذي

عبدالله الشحي – عضو غير تنفيذي

بنك البوسنة الدولي

عبد الله الشحي – نائب الرئيس

المشاريع المشتركة والاستثمارات الاستراتيجية

الشركة السعودية للتمويل

خالد المنصوري – نائب الرئيس

عبد الله الشحي – عضو

إبراهيم المنصوري – عضو مستقل

عبد الرحمن العنقري – عضو مستقل

تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية:

شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية - لمحة عامة

شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية شركة تابعة تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع. يمتلك المصرف 95% من أسهم الشركة. يُعدُّ الفصل بين شركات الخدمات المالية، مثل شركات الوساطة، والمصارف، إلزاميًا في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولتلبية المتطلبات التنظيمية، يجب تعيين مجلس إدارة للشركة.

مجلس الإدارة

#	الاسم	المنصب	المنصب في مصرف أبوظبي الإسلامي
1	أميت مالهوترا	رئيس مجلس الإدارة	الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للأفراد
2	حسن الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	رئيس الخدمات المصرفية الخاصة بالانابة
3	سلطان المرزوقي	عضو	رئيس قسم منح الائتمان

شركة كوادر للخدمات ذ.م.م. - لمحة عامة

تُعدّ كوادر الذراع التنفيذي للمصرف في مجال التعهيد، حيث تتولى إدارة وتوظيف بعض موظفي المصرف، بالإضافة إلى إدارة الموظفين المتعاقدين والوكالات التي تديرهم.

مجلس الإدارة

#	الاسم	المنصب	المنصب في مصرف أبوظبي الإسلامي
1	بشرى عبدالله الشحي	رئيس مجلس الإدارة	رئيس الموارد البشرية ورئيس مجلس إدارة شركة كوادر
2	محمد عبد الباري	عضو	الرئيس التنفيذي للمجموعة
3	فهد الخوري	عضو	رئيس خدمات الموارد البشرية المشتركة

شركة أبوظبي كابيتال المحدودة

تأسست شركة أبوظبي الإسلاكي كابيتال في مركز دبي المالي العالمي وتخضع لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية. وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل للمصرف، متخصصة في إدارة الأصول، وتعمل في مجال إبرام الصفقات، وتقديم الاستشارات بشأن المنتجات المالية، وإدارة صناديق الاستثمار الجماعي، بالإضافة إلى ترتيب وتقديم الاستشارات الائتمانية المتعلقة بإدارة أدوات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

مجلس الإدارة

#	الاسم	المنصب	المنصب في مصرف أبوظبي الإسلامي
1	نجيب فياض	رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي
2	محمد عبد الباري	عضو	الرئيس التنفيذي للمجموعة
3	بسام الحاج	عضو	خبير خارجي متخصص
4	أميت مالهوترا	عضو	الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للأفراد

شركة إم بي إم العقارية ذ.م.م. - نظرة عامة

شركة إم بي إم العقارية ذ.م.م. شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف أبوظبي الإسلامي، وتدير حاليًا أكثر من 6,000 عقار في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة. تلتزم الشركة بمبادئ الشريعة الإسلامية، ولديها مكاتب في أبوظبي والعين ودبي والشارقة، ويعمل لديها فريق يضم أكثر من 100 موظف يقدمون خدمات متنوعة تشمل: إدارة العقارات، وإدارة المشاريع، وإدارة المرافق، والتقييم، والبحث، والاستشارات في مجال التطوير والاستثمار، وحلول العقارات للشركات، ومبيعات واستحواذات الاستثمار، وخدمات الوساطة والتأجير العقاري السكني، والتأجير التجاري.

مجلس الإدارة			
#	الاسم	المنصب	المنصب في مصرف أبوظبي الإسلامي
1	خالد المنصوري	الرئيس التنفيذي	الرئيس التنفيذي
2	محمد عبد الباري	نائب الرئيس	الرئيس التنفيذي للمجموعة
3	محمد علي الفهيم	عضو	الرئيس العالمي بالإنابة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
4	بشرى عبدالله الشحي	عضو	الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة ورئيس مجلس إدارة شركة كوادر
5	عمر محمد الشريف	عضو	رئيس الخدمات القانونية للأفراد والخدمات القانونية العامة

شركة بروج العقارية ذ.م.م - نبذة عامة

تأسست شركة بروج العقارية في عام 2005 شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف أبوظبي الإسلامي. وقد اكتسبت سمعة قوية في تطوير مجتمعات متكاملة، وتقديم خدمات عقارية متميزة (بيع العقارات وإدارة العقارات وتطويرها) لتحقيق قيمة مضافة للمستثمرين.

مجلس الإدارة			
#	الاسم	المنصب	المنصب في مصرف أبوظبي الإسلامي
1	محمد علي الفهيم	رئيس مجلس الإدارة	الرئيس العالمي بالإنابة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
2	محمد عبد الباري	نائب الرئيس	الرئيس التنفيذي للمجموعة
3	د. غيث مسمار	عضو	المستشار القانوني العام
4	خالد المنصوري	عضو	الرئيس التنفيذي لشركة إم بي إم العقارية ذ.م.م.
5	عبدالله غلوم العطار	عضو	رئيس الشؤون الإدارية

2. حوكمة مجلس الإدارة

2.1 تشكيل مجلس الإدارة

يلتزم تشكيل مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي بالمتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن لوائح ومعايير حوكمة الشركات، وهيئة الأوراق المالية والسلع بشأن إرشادات حوكمة الشركات ("لوائح حوكمة الشركات")، ما يضمن الحوكمة والتمثيل الفعالين. وتشمل العناصر الرئيسية لتشكيل مجلس الإدارة ما يلي:

التنوع بين الجنسين:

تماشياً مع أهداف التنوع بين الجنسين على المستوى الوطني والمتطلبات التنظيمية، أعاد المصرف، خلال جمعيته العمومية السنوية لعام 2025، تعيين السيدة مها القطان عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة في مارس 2025. واعتباراً من عام 2025، لا يزال تمثيل المرأة في مجلس إدارة المصرف متوافقاً مع لوائح حوكمة الشركات بنسبة 14% من أعضاء المجلس، ما يدل على التزام المصرف المستمر بتعزيز التنوع بين الجنسين على أعلى المستويات والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. ويمتد هذا الالتزام ليشمل جميع أنحاء المؤسسة، حيث تشكل النساء 44% من القوى العاملة في المصرف، بزيادة من 39% في عام 2024.

الاستقلالية:

الاستقلالية: جميع أعضاء مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين، حيث أن خمسة (5) من أصل سبعة (7) أعضاء هم أعضاء مستقلون، وقد تم تقييم استقلالية مجلس إدارة المصرف مع مراعاة معايير الاستقلالية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كما هو موضح أدناه.

أ. يجب ألا تتجاوز مدة عضوية العضو 12 عامًا متتاليًا من تاريخ التعيين. وينطبق هذا البند بالتساوي على التعيينات من المساهمين الحكوميين.

ب. يجب ألا يكون العضو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى قد عمل لدى المصرف أو شركاته التابعة خلال العامين الماضيين.

ج. يجب ألا يكون العضو قد قدم أي خدمات استشارية للمصرف أو شركاته التابعة، أو عمل بهذه الصفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، خلال العامين الماضيين.

د. يجب ألا يكون لدى العضو أي عقود خدمات شخصية مع المصرف أو شركاته التابعة خلال العامين الماضيين.

هـ. يجب ألا يكون العضو منتسباً إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلًا كبيراً من المصرف أو شركاته التابعة.

و. لا يجوز للعضو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (بصفة فردية أو جماعية) امتلاك 10% أو أكثر من رأس مال المصرف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أن يكون ممثلا لمساهم يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من 10% من رأس مال المصرف.

ز. لا يجوز للعضو، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، أن يكون شريكاً أو موظفاً لدى مدقق حسابات المصرف خلال العامين الماضيين.

ح. لا يجوز للعضو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي عقود أو مشاريع للمصرف أو شركاته التابعة، حيث يتجاوز إجمالي هذه المعاملات الحد الأدنى من 5% من رأسمال المصرف المدفوع، أو 5 ملايين درهم إماراتي، أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، خلال العامين الماضيين، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال المصرف ولا تتضمن أي شروط تفضيلية.

التمثيل الوطني:

رئيس مجلس الإدارة وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الإماراتيين، امتثالاً للوائح حوكمة الشركات والتزام المصرف بالتمثيل والقيادة الوطنية داخله.

خبرات مجلس الإدارة:

يضم مجلس إدارة المصرف مجموعة واسعة ومتنوعة من الخبرات، ما يمكّنه من توجيه التوجه الاستراتيجي للمصرف بفعالية. يمتلك الأعضاء خبرات في مجالات رئيسية، بما في ذلك الائتمان والاستثمار وإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي وأسواق رأس المال والتحليل المالي والامتثال للشريعة الإسلامية والتدقيق وحوكمة الشركات والاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والابتكار الرقمي والتكنولوجي. يظل مجلس الإدارة متوافقًا بشكل جماعي مع الاحتياجات المتغيرة للمصرف والقطاع المالي، ويلتزم بالتطوير المهني المستمر من خلال برنامج تدريبي وتوعوي مخصص لمعالجة أي مجالات تحتاج إلى تحسين.

الخبرة المتخصصة لأعضاء مجلس الإدارة في قطاعات محددة

التمويل الإسلامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الائتمان والاستثمار	✓	✓	✓	✓	✓		✓
الاستراتيجية والقيادة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تكنولوجيا المعلومات	✓	✓	✓	✓	✓		✓
إدارة المخاطر	✓	✓		✓	✓	✓	✓
الموارد البشرية	✓	✓			✓	✓	✓
حوكمة الشركات والشؤون القانونية (بما في ذلك الحوكمة الشرعية)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
التسويق	✓	✓	✓		✓	✓	✓
التدقيق والامتثال	✓		✓	✓	✓	✓	
التدقيق والامتثال	✓	✓	✓	✓		✓	

مراجعة الكفاءة والمهارات والمؤهلات:

خلال عام 2025، وافق مجلس الإدارة، امتثالاً للائحة ومعايير الكفاءة والملاءمة (رقم 2024/4)، على سياسة شاملة للكفاءة والملاءمة لضمان أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين ومناسبين، ويلبون معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي والكفاءة والاستقلالية والاحترافية. تقرأ سياسة الكفاءة والملاءمة المعدّة حديثًا بالتزامن مع سياسة وإجراءات اختيار المديرين، من بين سياسات الحوكمة الرئيسية الأخرى. علاوة على ذلك، تخضع تعيينات أعضاء مجلس الإدارة لإرشادات المصرف الخاصة بالأعضاء المرشحين وسياسة وإجراءات اختيارهم. وتقوم هذه العملية الدقيقة بتقييم مؤهلات المرشحين وخبراتهم ونزاهتهم واستقلاليتهم، لضمان أنهم مؤهلون تماماً للقيام بواجباتهم الائتمانية.

عضو مجلس الإدارة وفترة العضوية:

2.2 قيادة مجلس الإدارة والحوكمة

خلال عام 2025، أعاد مجلس الإدارة تعيين سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي رئيسًا لمجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي، مع تكليفه بمسؤولية ضمان فعالية المجلس وقيادته. ويحدد ميثاق مجلس الإدارة مسؤوليات الرئيس، التي تشمل المسؤوليات الرئيسية التالية:

- قيادة المجلس، وضمان فعاليته، وتحديد جدول أعماله، وترؤس اجتماعاته.
- تمثيل المجلس بصفته الممثل الرئيسي له في التعامل مع الإدارة العليا والمساهمين والجهات التنظيمية.
- تعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة، وتهيئة بيئة تشجع على المناقشات البناءة والآراء المختلفة.
- ضمان تطبيق ممارسات حوكمة سليمة بما يتماشى مع ميثاق مجلس الإدارة.

علاوة على ذلك، تحدد دور كل عضو من أعضاء المجلس بوضوح، وكذلك مسؤولياتهم المشتركة، ما يسهل تحمل المسؤولية الجماعية لاتخاذ قرارات فعالة.

2.3 اختيار أعضاء مجلس الإدارة والتعيينات وإعادة التعيين

يُقرّ المصرف بأهمية وجود مجلس إدارة مُنظّم ومتوازن لضمان تطبيق ممارسات حوكمة قوية، ودفع عجلة نجاح مجموعة المصرف، وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة.

يحرص المصرف على تعيين وإعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظامه الأساسي، ولوائح حوكمة الشركات، وسياسة الكفاءة والملاءمة، وسياسة وإجراءات اختيار أعضاء مجلس الإدارة. وتؤدي لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة دورًا محوريًا لضمان توافق عملية اختيار وتعيين الأعضاء مع وثائق الحوكمة المذكورة أعلاه، بما يضمن ملاءمة المجلس لحجم مجموعة المصرف وتعقيداتها ومخاطرها.

خلال الجمعية العمومية السنوية لعام 2025، التي عُقدت في 10 مارس 2025، أعيد تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة لولاية أخرى مدتها ثلاث (3) سنوات متتالية. وتؤكد إعادة التعيين هذه ثقة المساهمين في قيادة المجلس، وتضمن استمرارية الحوكمة والإشراف الاستراتيجي لدعم أهداف مجموعة المصرف على المدى الطويل.

في حال شغور أي منصب في مجلس الإدارة، يتعين على لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة تحديد مرشح مناسب واقتراحه خلال 30 يوماً، وفقاً للنظام الأساسي ولوائح حوكمة الشركات. ويتولى المرشح المقترح المنصب بشكل مؤقت، ثم يُنتخب رسميًا في الجمعية العمومية القادمة لتأكيد منصبه.

وتراجع لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة، وفقاً لاختصاصاتها ووفقاً لسياسة الكفاءة والملاءمة، تشكيلة المجلس بانتظام لضمان أن تمثل المزيج الأمثل من المهارات والخبرات والتنوع اللازمين لمواجهة تعقيدات القطاع المالي، وتلبية توقعات أصحاب المصلحة، والامتثال للمتطلبات التنظيمية. ويضمن ذلك أن يظل مجلس إدارة المصرف مؤهلًا لتوفير قيادة فعالة وحوكمة سليمة وإشراف استراتيجي فعال.

تخطيط التعاقب الوظيفي

يتبع المصرف عملية تخطيط تعاقب وظيفي فعّالة،مما مكّن مجلس الإدارة من اتخاذ إجراءات سريعة لتعيين ممثلين في مجالس إدارات شركات المجموعة عند شغور أي منصب خلال عام 2025.

2.4 العضويات الخارجية في مجالس الإدارة

تماشياً مع سياسة تضارب المصالح لأعضاء مجلس إدارة المصرف، يراجع مجلس الإدارة أي عضويات خارجية يشغلها أعضاؤه لضمان الامتثال التام للوائح حوكمة الشركات المعمول بها والسياسات الداخلية. تتضمن هذه العملية التحقق من أن تتوافق هذه التعيينات مع المتطلبات الموضحة في سياسة تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة، ولا تَنشئ أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح، ولا تؤثر على قدرة عضو مجلس الإدارة على تخصيص الوقت والجهد الكافيين لأداء واجباته الائتمانية. كما ينظر مجلس الإدارة في التأثير التراكمي لتعدد المناصب الخارجية لضمان نزاهة واستقلالية وفعالية عملية صنع القرار. من بين الأحكام الرئيسية التي يأخذها مجلس الإدارة في الاعتبار:

- يجوز لعضو مجلس الإدارة شغل عضوية في مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (5) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الشركات المساهمة العامة داخل مجموعة المصرف.
- يجوز لعضو مجلس الإدارة شغل عضوية في مجلس إدارة مصرف واحد فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يصل إلى أربعة (4) مصارف خارجها.
- تتطلب التعيينات الخارجية موافقة مسبقة من مجلس الإدارة ويجب ألا تَنشئ أي تضارب في المصالح.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة التأكيد سنويًا على أن لديهم الوقت الكافي لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة من المنصب في المجموعة.
- تراقب أمانة مجلس الإدارة الامتثال، مع الحفاظ على الشفافية والاتساق مع التوقعات التنظيمية.

2.5 برنامج انضمام وتدريب وتوعية مجلس الإدارة

انضمام أعضاء مجلس الإدارة

تضمن لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة خضوع أعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثًا لبرنامج تعريفي شامل لضمان فهمهم الكامل لمسؤولياتهم الائتمانية.

يُخصص لهذه العملية الموارد اللازمة من حيث الوقت والموارد المالية وغير المالية. يُطلع هذا البرنامج التعريفي الأعضاء الجدد بشكل كامل على حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم. ويشمل البرنامج استراتيجيات المجموعة المؤسسية، والوضع المالي، وإدارة المخاطر، والامتثال، وأنشطة الحوكمة. كما يتناول البرنامج مدونة قواعد سلوك الأعضاء، بالإضافة إلى مدونة سلوك موظفي المجموعة. ويشمل أيضاً أي معلومات متعلقة بالامتثال التنظيمي.

برنامج تدريب وتوعية مجلس الإدارة

تماشياً مع سياسة الكفاءة والملاءمة، وخلال التقييم السنوي للمهارات والخبرات، حدد مجلس الإدارة مواضيع لإجراء مراجعات معمقة بشأنها، في إطار الالتزام بالتطوير المستمر وامتثالًا للوائح حوكمة الشركات، ولائحة ومعايير الكفاءة والملاءمة، وأفضل الممارسات الدولية.

وبناءً على ذلك، حدد مجلس الإدارة وعقد الجلسات التدريبية/التوعوية التالية خلال عام 2025:

i. تطور الذكاء الاصطناعي – التبني والتأثير على القطاع المصرفي؛
ii. المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية؛
iii. حوكمة الشركات؛
iv. الامتثال لمكافحة الجرائم المالية؛
v. وحوكمة الشريعة الإسلامية.

2.6 العضويات الخارجية في مجالس الإدارة

يُجري مجلس الإدارة تقييمًا داخلياً سنوياً وتقييماً خارجياً مستقلاً كل خمس سنوات، تماشياً مع لوائح حوكمة الشركات. وبناءً على ذلك، ووفقاً لسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة، أكمل مجلس الإدارة التقييم الداخلي لعام 2025. وقد تناول هذا التقييم مجالات حيوية، بما في ذلك مساهمة مجلس الإدارة في الأداء المالي للمصرف، وإطار عمله لإدارة المخاطر والرقابة، وسلامته ومتانته بشكل عام. كما قيّم فعالية مجلس الإدارة في الإشراف على أداء الإدارة وأنشطتها ومراقبتها، وضمان الشفافية والمساءلة أمام المساهمين والمودعين وجميع أصحاب المصلحة، والوفاء بمسؤولياته على النحو المبين في إطار حوكمة الشركات، ومواثيق مجلس الإدارة ولجانه، والمتطلبات الأخرى المعمول بها.

وقد فوّض مجلس الإدارة مسؤولية تقييم المجلس إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس، بمساعدة أمين سر المجلس.

يركز التقييم على مجالات حيوية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- هيكل مجلس الإدارة وتكوينه.
- أداء أعضاء مجلس الإدارة.
- الإشراف الاستراتيجي والتوافق مع أهداف المصرف.
- الحوكمة والضوابط الداخلية.
- إدارة المخاطر والامتثال.
- فعالية لجان مجلس الإدارة في الوفاء بمهامها.

ملخص نتائج التقييم الداخلي لمجلس الإدارة لعام 2025

يُجري مجلس الإدارة تقييمات سنوية لتقييم أدائه وفعالية حوكمته بما يتماشى **مع سياسة تقييم مجلس الإدارة**. وقد ركز تقييم عام 2025 على تقييم قوة ومرونة ممارسات حوكمة الشركات عبر خمسة مجالات رئيسية؛

i. هيكل مجلس الإدارة وممارساته
ii. التخطيط الاستراتيجي والأداء
iii. الحوكمة والضوابط الداخلية
iv. إدارة المخاطر
v. هياكل لجان مجلس الإدارة وممارساتها

وقد أبرز التقييم الإنجازات الرئيسية، بما في ذلك إطار عمل حوكمة متكامل، وهياكل إشراف فعالة، والالتزام بالتحسين المستمر.

أبرز نتائج التقييم

هيكل مجلس الإدارة وممارساته

أكد التقييم أن مجلس الإدارة يتألف من أفراد ذوي خبرات ومهارات متنوعة، ما يضمن فعالية الحوكمة. وتتميز عمليات اختيار الأعضاء وإدارة تضارب المصالح والتدريب المستمر بالمتانة والتطوير المستمر. وتُجرى تقييمات مستقلة كل خمس سنوات للمقارنة مع معايير القطاع، ما يعزز أفضل الممارسات.

التخطيط الاستراتيجي والأداء

يواصل مجلس الإدارة إظهار رقابة استراتيجية قوية، مع أهداف واضحة وخطط قابلة للتنفيذ. وتتم مراجعة المبادرات الاستراتيجية بانتظام، وتتوافق مؤشرات الأداء مع أهداف المصرف طويلة الأجل. ويركز نهج المجلس على الموازنة بين المخاطر والعوائد لدعم النمو المستدام.

الحوكمة والضوابط الداخلية

تظل الحوكمة والضوابط الداخلية حجر الزاوية في عمليات المصرف. وقد أشار التقييم إلى ما يلي:

- إطار حوكمة مؤسسية محدد جيداً ويتم تحديثه دورياً.
- رقابة فعالة على تخطيط التعاقب والالتزام بمدونة الأخلاقيات.
- عمليات صنع قرار مبسطة مدعومة بمواد مُعدة جيدًا وفي الوقت المناسب.

إدارة المخاطر

تم التأكيد على مشاركة مجلس الإدارة الفعالة في مراقبة المخاطر من خلال ما يلي:

- إطار شامل لحوكمة المخاطر يتوافق مع مستوى تحمل المصرف للمخاطر.
- آليات إبلاغ محسّنة توفر رؤية واضحة لمخاطر المؤسسة.
- مراجعات ومناقشات دورية لضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

هياكل لجان مجلس الإدارة وممارساتها

تم تقييم لجان مجلس الإدارة على أنها فعالة ومنظمة جيداً، مع أدوار ومسؤوليات وآليات إبلاغ محددة بوضوح. ولوحظ أن التقييمات المنتظمة للأداء والتصعيد في الوقت المناسب للمخاطر والقضايا الرئيسية من نقاط القوة.

الالتزام بالتحسين المستمر

يتم حالياً معالجة فرص التحسين التي تم تحديدها خلال التقييم من خلال خطط العمل ومبادرات تحسين الأداء. وتضمن هذه الجهود أن يظل مجلس الإدارة قادرًا على التكيُّف مع التحديات المتغيرة ومؤهلًا لدعم الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

2.7 ثقافة الحوكمة

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

يولي المصرف أهمية قصوى لترسيخ ثقافة مؤسسية متينة تبرز قيمه الأساسية المتمثلة في الشفافية والمساءلة والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وتحت قيادة مجلس الإدارة، يؤدي الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة العليا دوراً محورياً في ترسيخ هذه الثقافة في جميع أنحاء المؤسسة من خلال تطبيق السلوك الأخلاقي وضمان الالتزام بمدونة قواعد سلوك المجموعة.

وقد وضع المصرف آليات فعّالة، بما في ذلك سياسة الإبلاغ عن المخالفات وأطر إدارة النزاعات، لتمكين الموظفين وأصحاب المصلحة من الإبلاغ بسرية عن أي انتهاكات للمعايير الأخلاقية دون خوف من الانتقام. ويتم اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة للحفاظ على قيم المصرف والالتزام بأعلى معايير النزاهة.

مدونة قواعد سلوك الموظفين

يُطلب من جميع موظفي المصرف الالتزام بمدونة قواعد سلوك شاملة للمجموعة تحدد توقعات واضحة للسلوك الأخلاقي والنزاهة. وتُلزم المدونة الموظفين، عند الانضمام إلى المصرف وسنوياً طوال فترة عملهم، بما يلي: (أ) الإفصاح عن أي تضارب في المصالح مع المصرف وعملائه وموردية؛ (ب) الإفصاح عن ملكية الأسهم الداخلية والامتثال لسياسة المجموعة بشأن إساءة استخدام السوق والتداول بناءً على معلومات داخلية؛ و(ج) الإفصاح عن أي مصالح تجارية خارجية، من بين أمور أخرى قد تشكل تضارباً في المصالح. وفي جميع الحالات، يُطلب من موظفي المصرف تحديد أي تضارب حالي أو محتمل أو متوقع في المصالح، وفقاً لسياسات المصرف ذات الصلة.

الإبلاغ عن المخالفات

تلتزم كيانات مجموعة المصرف بتوفير بيئة عمل محترمة وشاملة لموظفيها، حيث تشجعهم على الإبلاغ عن أي سلوكيات أو تصرفات غير مقبولة في المصرف. يضمن هذا الالتزام، المتجذر في قيم المجموعة، قدرة الموظفين على الإبلاغ عن أي سلوكيات أو تصرفات بسرية تامة، مع ضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة. تتوفر قنوات سرية متعددة للموظفين للإبلاغ عن المخالفات، بما في ذلك:

- منصة الإبلاغ عن المخالفات السرية التابعة للمجموعة
- بريد إلكتروني وخط ساخن مخصصان لاستفسارات الإبلاغ عن المخالفات

تلتزم كيانات مجموعة المصرف بأفضل الممارسات الدولية من خلال ممارسة جميع أنشطتها التجارية بنزاهة وشفافية، والامتثال للقوانين المعمول بها لمكافحة المخالفات المؤسسية والغساد والاحتيال والرشوة. يُتوقع من جميع موظفي المجموعة الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية والإبلاغ عن أي سوء سلوك مشتبه به أو فعلي بحسن نية.

ولدعم ذلك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة فعالة للإبلاغ عن المخالفات، تحدد بروتوكولات واضحة لمعالجة الشكاوى. وتتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على فعالية هذه السياسة وضمان تطبيقها بشكل متسق في جميع أنحاء المؤسسة.

ويُكلّف رؤساء الأقسام بضمان اطلاع فرقهم بشكل كامل على سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات. ويتم تلبية أي احتياجات تدريبية ناتجة عن تطبيق السياسة من خلال برامج تعريفية ودورات تدريبية إلكترونية سنوية إلزامية، لضمان مستوى كافٍ من الوعي لدى جميع الموظفين.

من خلال الحفاظ على ممارسات حوكمة قوية وتوفير قنوات إبلاغ سرية وسهلة الوصول، تُظهر مجموعة المصرف التزامها الراسخ بالنزاهة والشفافية والمساءلة على جميع مستويات المؤسسة.

2.8 تضارب المصالح

يلتزم المصرف بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة من خلال تحديد تضارب المصالح والإفصاح عنه وإدارته بفعالية، وتحقيقًا لهذه الغاية، طبّق المصرف، وفقًا للوائح حوكمة الشركات، سياسة شاملة لتضارب مصالح أعضاء مجلس الإدارة، لضمان معالجة أي تضارب فعلي أو محتمل أو متوقع يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة بما يخدم مصالح المجموعة ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين.

يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن جميع حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة عند تعيينهم، وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك. ويراجع مجلس الإدارة هذه الإفصاحات، المقدمة من خلال إقرارات خطية، ويضمن عدم تعارض التزامات أعضاء مجلس الإدارة الأخرى مع واجباتهم، ويتم حفظها في سجل لدى إدارة أمانة مجلس الإدارة. وفي حال نشوء أي تضارب، يضمن مجلس الإدارة وجود سياسات وضوابط مناسبة للتخفيف من المخاطر المرتبطة به.

تم وضع عملية حوكمة داخل المصرف لضمان عرض أي معاملات أو ترتيبات يكون لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو طرف ذي صلة مصلحة فيها، أو قد تكون له مصلحة محتملة، على مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة لضمان الامتثال التام للوائح حوكمة الشركات. ويُطلب من أي عضو في مجلس الإدارة لديه تضارب في المصالح فيما يتعلق بهذه المسائل الإفصاح عن طبيعة التضارب في اجتماع مجلس الإدارة، ويتم تسجيل ذلك حسب الأصول في محاضر الاجتماع. وللحفاظ على نزاهة عملية صنع القرار، لا يشارك عضو مجلس الإدارة المعني، بشكل مباشر أو غير مباشر، في المناقشات أو التصويت على القرارات ذات الصلة.

تحتفظ إدارة أمانة مجلس الإدارة بسجل لمصالح جميع الإفصاحات المقدمة من مجلس الإدارة. ويتم مراجعة هذا السجل بانتظام لضمان الامتثال للوائح حوكمة الشركات ودليل مجلس الإدارة وإطار الحوكمة المؤسسية للمصرف، بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه السياسة تجنب أعضاء مجلس الإدارة أي أنشطة أو ارتباطات قد تُؤدي إلى تضارب في المصالح، وفي حال وجود أي شك، يجب عليهم الإفصاح عن هذه المسائل فوراً لمجلس الإدارة أو أمين سر مجلس الإدارة لحلها.

2.9 معاملات الأطراف ذات العلاقة

تُعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير كبير عليه في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية، أو إذا كان طرف ثالث يتحكم في كليهما، كما هو موضح بالتفصيل في لوائح حوكمة الشركات.

تم إدراج معاملات الأطراف ذات العلاقة الهامة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بالإضافة إلى مكافآت الإدارة العليا، في قائمة الدخل الموحدة للبيانات المالية. خلال دورة الأعمال لعام 2025، وافق مجلس الإدارة على معاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة، بما في ذلك كيانات المجموعة، والكيانات المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار، وبما يتماشى مع السياسات والإجراءات المتبعة. وترد تفاصيل إضافية عن معاملات الأطراف ذات العلاقة في التقرير المالي الموحد.

2.10 الوصول إلى لجان مجلس الإدارة وتقديم التقارير إليها

وفقاً للوائح حوكمة الشركات، يقدم رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي تقاريرهما مباشرةً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويقدم رئيس الامتثال للمجموعة بالنيابة تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، ولديه حق الوصول المباشر إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويقدم رئيس المخاطر للمجموعة تقاريره بشكل أساسي إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وله خط إبلاغ تنفيذي ثانوي إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

تُعدّ أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة متميزة ومنفصلة، مع تقسيم واضح للمسؤوليات. يرأس رئيس مجلس الإدارة المجلس ويضمن مشاركة جميع أعضاء المجلس ومساهمتهم الفعالة. ويتحمل الرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤولية جميع أعمال مجموعة المصرف، بما في ذلك استراتيجيتها وسياساتها وإدارتها التشغيلية، ويتصرف وفقًا للصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة.

2.11 مصالح أعضاء مجلس الإدارة وحيازاتهم من الأسهم

اعتبارًا من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف، على النحو التالي:

م.	نوع العضوية	الاسم	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2024	عدد الأسهم اعتباراً من 31 ديسمبر 2024	تغيير هيكل المساهمة
01	الرئيس	سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي	64,158,605	64,158,605	0
02	نائب الرئيس	د. فيصل الشعيبي	0	0	0
03	عضو مجلس الإدارة	خليفة المهيري	257,381	257,381	0
04	عضو مجلس الإدارة	نجيب فياض			
05	عضو مجلس الإدارة	عبدالله الأحبابي			
06	عضو مجلس الإدارة	عبد الوهاب الحلبي			
07	عضو مجلس الإدارة	مها القطان			

ظل مجلس الإدارة على دراية تامة بمتطلبات واجباته والتزاماته المنصوص عليها في سياسة تداول أسهم أعضاءه، والتزم بها طوال العام.

2.12 مكافآت مجلس الإدارة

بلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة في عام 2025، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ، ما مجموعه 16,100,000 درهم إماراتي، ويمثل هذا المبلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة، شاملةً بدلات حضور جلسات المجلس البالغة 3,000 درهم إماراتي لكل اجتماع من اجتماعات لجان المجلس.

سيبلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة المقترحة، شاملةً بدلات حضور جلسات المجلس، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مبلغاً قدره 18,900,000 درهم إماراتي، وسيتم عرضه في اجتماع الجمعية العمومية القادم الذي سيعقد في 04 مارس 2026.

2.13 وثائق الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة:

خلال العام، قام مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث واعتماد تجديد وثائق الحوكمة الرئيسية التالية ("سياسات مجلس الإدارة"):

01 سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة

02 سياسة تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

03 سياسة وإجراءات اختيار أعضاء مجلس الإدارة

04 سياسة تداول أسهم أعضاء مجلس الإدارة

05 مدونة قواعد سلوك أعضاء مجلس الإدارة

06 حصول أعضاء مجلس الإدارة على استشارات مهنية مستقلة

07 سياسة التقييم الذاتي لمجلس الإدارة

وبناءً على ذلك، تم تجديد سياسات مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات.

3. لجان مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجموعة

3.1 مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن المجموعة، بما في ذلك التفويض والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، والالتزام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها، والحفاظ على ثقافة الشركة وحوكمتها. يقود مجلس الإدارة صياغة وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة ويشرف على التوجيه العام والإدارة والرقابة والتحكم في عملياتها المؤسسية. كما يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة العليا، لضمان تنفيذها للأهداف الاستراتيجية بفعالية وكفاءة. ويشرف مجلس الإدارة أيضاً على عمليات المجموعة واستقرارها المالي ويضمن خدمة مصالح الجهات التنظيمية والمستهلكين والموظفين والمساهمين ومجموعات أصحاب المصلحة الأخرى. ويؤدي مجلس الإدارة هذه الواجبات من خلال الحفاظ على دقة السجلات المالية والمحاسبية للمجموعة، وإنشاء ضوابط داخلية كافية ومراقبة أداء أعمال المجموعة.

وبشكل أكثر تحديدًا، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن:

- تشجيع القيادة الريادية للمجموعة ضمن إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة التي تمكن من تقييم المخاطر وإدارتها. وسيؤدي التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية العالية إلى تعزيز مصداقية المجموعة وجدارتها بالثقة.
- توفير حوكمة فعالة لشؤون المجموعة لصالح مساهميها، ولتحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتعاملين والموظفين والموردين والجهات التنظيمية والمجتمعات المحلية وغيرهم. وفي جميع الإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة، يُتوقع من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة حكمهم التجاري فيما يعتقدون أنه في مصلحة المجموعة، والامتثال للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها وأفضل الممارسات المصرفية. وفي سبيل الوفاء بهذا الالتزام، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاعتماد على أمانة ونزاهة كبار المديرين التنفيذيين في المجموعة ومستشاريها الخارجيين ومراجعي حساباتها.
- التوجيه الاستراتيجي والإشراف الإداري والرقابة الفعالة، بهدف نهائي يتمثل في تعزيز نجاح المجموعة وقيمتها على المدى الطويل. ويتعين على مجلس الإدارة ضمان تحقيق التوازن بين تعزيز النمو طويل الأجل وتحقيق الأهداف قصيرة الأجل. ويراجع مجلس الإدارة الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل للمجموعة والقضايا الرئيسية التي يتوقع أن تواجهها في المستقبل خلال اجتماع واحد على الأقل من اجتماعاته السنوية.
- الوضوح بشأن غرض المجموعة وأن يحدد قيمها ومعاييرها الأخلاقية، وأن يضمن تصرف الإدارة بنزاهة، وأن يتم فهم التزامات المجموعة تجاه مساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المتعاملين والموظفين والموردين والجهات التنظيمية والمجتمعات المحلية وغيرهم، والوفاء بها. سيوافق مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وقيمها المؤسسية التي يتم تعميمها في جميع أنحاء المجموعة، ويشرف عليها.
- تحديد مبادئ حوكمة الشركات للطريقة التي يرغب بها في إدارة المجموعة والتحكم فيها، ومراجعة إطار حوكمة الشركات للمجموعة والموافقة عليه. بالإضافة إلى ذلك، سيضع مجلس الإدارة آلية لمراقبة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية داخل المجموعة.
- ضمان وجود سياسات وإجراءات لتحديد تضارب المصالح المحتمل وتجنبه أو إدارته والإفصاح عنه بشكل مناسب. ستشمل هذه السياسات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المجموعة، والمعاملات والعلاقات التعاقدية الأخرى بين الشركات التابعة أو الأطراف المقابلة الأخرى مثل المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة. في نهاية المطاف، سيسعى مجلس الإدارة إلى ضمان أن يتم تنفيذ الأنشطة التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح بدرجة كافية من الاستقلالية عن بعضها البعض. كما سيتم تحديد تضارب المصالح بين المصالح الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة ومصالح المجموعة أو متعامليها، وإدارته والإفصاح عنه.
- وضع سياسات إفصاح تهدف إلى ضمان نشر المعلومات الجوهرية للسوق بشكل عادل وفي الوقت المناسب، وأن تكون هذه المعلومات دقيقة وغير مضللة وكاملة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، سيضمن مجلس الإدارة وجود سياسات تتطلب الإفصاح الفوري عن المعلومات المهمة التي قد تؤثر على سعر أوراقها المالية أو قرار المستثمر بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بهذه الأوراق المالية، وذلك لسلطات السوق ونشرها على الموقع الإلكتروني للمصرف.

- ضمان أن يكون لدى المجموعة سياسات وعمليات حوكمة مؤسسية قوية تتناسب مع ملف مخاطرها وأهميتها النظامية، كما يجب على مجلس الإدارة إنشاء ومراجعة ومراقبة فعالية عمليات حوكمة الشركات في المجموعة وفقًا للوائح المعمول بها وأفضل الممارسات الدولية، مع مراعاة أصحاب المصلحة في المجموعة ودورها في المجتمع.

- ضمان الحفاظ على إطار حوكمة واضح ومناسب للهيكل التشغيلي للمجموعة والمخاطر التي تنطوي عليها. كما يجب على مجلس الإدارة الموافقة على سياسات تفويض السلطة والتفويضات الفعلية للمديرين التنفيذيين، لا سيما فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية للمجموعة.

- تحديد طبيعة ونطاق المخاطر الجسيمة التي هو على استعداد لتحملها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. ويتولى مجلس الإدارة وضع بيان شهية المخاطر للمجموعة وسياسات المخاطر وحدودها، وضمان الالتزام بها.

- ضمان امتثال المجموعة التام لأحكام الشريعة الإسلامية، وإنشاء إطار حوكمة شرعية سليم وفعال يتضمن الآليات والوظائف الرئيسية لضمان رقابة شرعية فعالة ومستقلة وفقًا للمتطلبات التي يحددها المصرف المركزي أو الهيئة الشرعية العليا. ومن المتوقع أن يتضمن إطار الحوكمة الشرعية المعتمد نهج خطوط الدفاع الثلاثة، الذي يشمل خط الأعمال، ووظائف الدعم والرقابة، ووظيفة التدقيق الشرعي الداخلي.

- ضمان تخصيص وتوفير الموارد الكافية لتحقيق أهداف الامتثال للشريعة الإسلامية والحوكمة الشرعية.

- ضمان تطوير واعتماد وتنفيذ السياسات الداخلية المتعلقة بامتثال المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية الداخلية ووضع خطة لتقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية الداخلية.

- الحفاظ على تواصل فعال مع هيئة الرقابة الشرعية الداخلية وضمان عقد اجتماعات مع اللجنة بواقع اجتماع واحد على الأقل في كل سنة مالية.

- الرجوع إلى هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في جميع المسائل الشرعية المتعلقة بأنشطة المجموعة وعملياتها ومدونة قواعد السلوك الخاصة بها.

- ضمان تقديم التقرير الشرعي السنوي الصادر عن هيئة الرقابة الشرعية الداخلية إلى الهيئة الشرعية العليا للمراجعة والموافقة قبل عرضه على المساهمين في الجمعية العمومية.

- ترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الداخلية والحصول على موافقة الهيئة الشرعية العليا على هؤلاء الأعضاء قبل عرض الترشيح على الجمعية العمومية.

- ترشيح/تعيين عضو بديل في حال شغور منصب أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الداخلية، يقوم مجلس الإدارة، سواء تمت الموافقة على هذا التعيين من الجمعية العمومية أم لا.

- تعيين المراقب الشرعي (رئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي) وفقاً لمعايير الحوكمة الشرعية، بالإضافة إلى رئيس قسم الرقابة الشرعية الداخلية.

- وضع آلية لمتابعة نقاط العمل السابقة والإبلاغ عن أي خرق أو عدم امتثال. ستساعد متابعة نقاط العمل على منع أي تأخير وإدارة الأمور في الوقت المناسب.

- الإشراف على مخاطر السلوك: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تحديد الاستراتيجيات ووضعها وإدارتها، والقيام بدور فعال لضمان قيام اللجان المعنية بشكل عام، ولجنة المخاطر التابعة للمجلس بشكل خاص، بتطوير أنظمة وإجراءات فعّالة لتحديد وإدارة سلوك الأعمال في جميع أنحاء المجموعة، وكجزء من استراتيجية الإشراف على مخاطر السلوك، سيشرف مجلس الإدارة على لجنة المخاطر للتأكد من تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

أ. اتخاذ خطوات استباقية لتحديد مخاطر السلوك الكامنة في بيئة العمل؛

ب. تشجيع الأفراد العاملين في الأقسام الأمامية والوسطى والخلفية، ووظائف الرقابة والدعم، على الشعور بالمسؤولية وتحملها في إدارة سلوك العمل؛

ج. توفير الدعم اللازم (بمفهومه الواسع) لتمكين الموظفين من تحسين سلوك العمل أو أداء الوظائف؛

د. تقييم ما إذا كانت هناك أي أنشطة أخرى ينبغي القيام بها، التي قد تُقوّض الاستراتيجيات الموضوعة لتحسين السلوك.

. تُنفذ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة أي تغييرات ضرورية داخل المجموعة من منظور الثقافة والقيم، وتضمن متابعتها؛

أ. مساءلة الإدارة العليا عن أي إخفاقات في إدارة مخاطر السلوك، وبالتالي، تشجيع إنشاء إطار عمل قوي لإدارة مخاطر السلوك كأداة مهمة لحماية الإدارة العليا من أي مسؤولية ذات صلة؛

ب. قيام لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتحديد مخاطر السلوك التي تتعرض لها المجموعة، مثل التداول بناءً على معلومات داخلية، وتضارب المصالح، وتصميم المنتجات، أو سوء البيع، وما إلى ذلك؛

ج. وضع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ضوابط لمراقبة مخاطر السلوك والتخفيف منها بشكل مستمر؛

د. تضمن لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة إجراء تحليل للفجوات لتقييم أي ضوابط إضافية يلزم تطبيقها؛

ه. تُنفذ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة أي تغييرات ضرورية داخل المجموعة من منظور الثقافة والقيم، وتضمن متابعتها؛
و. إقامة علاقة واضحة بين مخاطر السلوك واستراتيجية العمل؛

ز. أن تتمكن المجموعة من إثبات كيفية تأثير مسائل مخاطر السلوك على استراتيجية العمل وعملية صنع القرار؛

ح. تحديد خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بمخاطر السلوك، بما في ذلك خطوط الإبلاغ إلى المدير الأعلى المختص، إن لم يكن هو نفسه من كبار المديرين.

3.2 اجتماعات مجلس الإدارة:

بيان رئيس مجلس الإدارة:

> يُقرُّ سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي، رئيس مجلس الإدارة، بمسؤوليته عن أداء واجبات مجلس الإدارة بموجب نظامه الأساسي وضمان فعاليته

خلال عام 2025، واصل مجلس الإدارة تركيزه على توجيه التوجه الاستراتيجي للمصرف، وناقشت لجانه بانتظام موضوعات أساسية لتوجه المصرف، بما في ذلك أداء الأعمال، والتخطيط طويل الأجل، والاستراتيجية، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتحول الرقمي، وإدارة المخاطر، والتخطيط للتعاقب الوظيفي، والموارد البشرية.

في عام 2025، كرّس مجلس الإدارة ولجانه جهودهم لجدول أعمال حافل بالأنشطة، حيث عُقد أكثر من 77 اجتماعاً لمناقشة الأنشطة المتعلقة بحوكمة المخاطر، وإدارة الأعمال والائتمان، والاستراتيجية، والتعويضات، والتخطيط للتعاقب الوظيفي، وإطار الرقابة الداخلية للمجموعة، وأي مسائل أخرى منصوص عليها في نظام مجلس الإدارة أو أنظمة لجان المجلس. وعمل مجلس الإدارة ولجانه باستمرار على توجيه الإدارة العليا ووضع معايير لنهج متوازن للأداء بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية. كما بذل مجلس الإدارة ولجانه جهودًا كبيرة لتعزيز فعاليتهم، وذلك من خلال الاسترشاد بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والخبراء المتخصصين، ومراجعي الحسابات الخارجيين للمجموعة. وأظهر مجلس الإدارة أيضًا رغبة وقدرة على الاطلاع الكامل على المجالات الأساسية للمساهمة بشكل كبير في حوكمة المجلس بشكل عام من خلال حضور جلسات التوعية.

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحاضرين	عدد قرارات مجلس الإدارة التي تم اتخاذها	عدد التعميمات الصادرة
28 يناير 2025	7	08	14
12 مارس 2025	7		
23 أبريل 2025	7		
03 يوليو 2025	7		
23 يوليو 2025	7		
25 أغسطس 2025	7		
22 أكتوبر 2025	7		
18 نوفمبر 2025	7		

تخصيص الوقت في اجتماعات المجلس لعام 2025

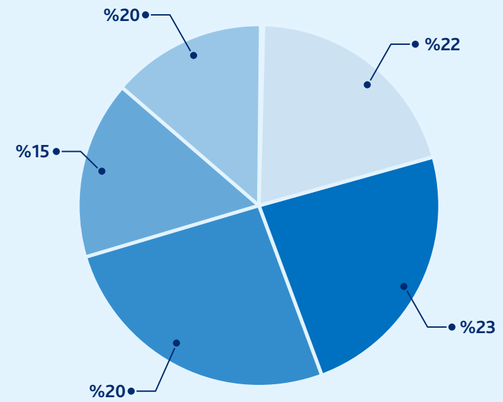

- التسهيلات الائتمانية
- تحديثات الأعمال والتحديثات التشغيلية والاستراتيجية
- تحديث الميزانية عند الإنجاز والامتثال للمتطلبات التنظيمية
- إشراف الحوكمة الشرعية
- مراجعة الأداء المالي للمصرف وخطة الميزانية السنوية

3.3 تفاصيل اجتماعات لجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة سبع لجان متخصصة، بما في ذلك لجنة فرعية، للمساعدة في أداء واجباته وضمان فعالية عمليات صنع القرار. تؤدي هذه اللجان دوراً حيوياً في دعم المجلس من خلال توزيع عبء العمل وتمكين الإشراف المركّز على عمليات المجموعة. وبفضل طبيعتها المتخصصة، تستطيع اللجان دراسة وتحليل المسائل المعقدة، بما في ذلك القضايا التكنولوجية والتشغيلية، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات أو التغييرات اللازمة للموافقة النهائية من مجلس الإدارة.
يرأس كل لجنة عضو غير تنفيذي من ذوي الخبرة في المجالات ذات الصلة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات ولوائح حوكمة الشركات. تعمل اللجان وفقًا لمواثيق محددة بوضوح تحدد نطاق عملها ومسؤولياتها وأهدافها. ويُطلب من اللجان الاجتماع بالقدر اللازم للوفاء بمهامها، مع ضمان تخصيص وقت كافٍ للمناقشات والعروض التقديمية والمداولات واتخاذ القرارات.

من خلال الاستفادة من خبرات ومشاركة أعضاء اللجان، تسهم لجان مجلس إدارة المصرف بشكل كبير في الحوكمة الفعالة والإشراف على عمليات المجموعة، ما يضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية والمتطلبات التنظيمية.

3.3.1 لجنة استراتيجية مجلس الإدارة

إقرار رئيس لجنة الاستراتيجية:

> يُقرُّ الدكتور فيصل الشعيبي، رئيس لجنة استراتيجية مجلس الإدارة، بمسؤوليته عن الاضطلاع بمهام لجنة الاستراتيجية وفقًا لميثاقها وضمان فعاليتها.

تُوجِّه لجنة الاستراتيجية الإدارة التنفيذية للمصرف تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة واستراتيجية الأعمال ضمن حدود شهية المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تُعدُّ اللجنة حلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن قضايا الأعمال.

وتضطلع اللجنة بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- توجيه الإدارة التنفيذية للمجموعة لتطوير الأهداف الاستراتيجية واستراتيجية الأعمال للمجموعة.
- إجراء مراجعة دورية لمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وخطط الأعمال.
- تقديم المشورة بشأن الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء.
- العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن قضايا الأعمال.
- مراجعة ودراسة ومناقشة وتقييم التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية بشأن استراتيجية الأعمال والميزانيات والخطط السنوية.
- العمل مع الإدارة لتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن استراتيجية الأعمال والأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للمصرف،بما في ذلك جميع الشركات التابعة والزميلة.
- مراجعة أداء كل مجموعة أعمال على أساس ربع سنوي وتقديم توصيات في حال تطلب الأمر اتخاذ إجراءات.
- ومراجعة مقترحات الإدارة بشأن إنشاء أو بيع الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة الجديدة، وإحالتها إلى لجنة المخاطر ولجنة الاستثمار والائتمان التابعتين لمجلس الإدارة للموافقة عليها.

أعضاء لجنة الاستراتيجية:

فيصل الشعيبي
الرئيس

نجيب فياض
نائب الرئيس

عبد الوهاب الحلبي
عضو

خليفة المهيري
عضو

مها القطان
عضو

عقدت لجنة الاستراتيجية أربعة اجتماعات خلال عام 2025، ناقشت خلالها نقاطًا محورية مثل نتائج التقييم، وتحديثات الحوكمة، والتوجه الاستراتيجي للمشاريع المستقبلية، والخطط الاستراتيجية للشركات التابعة والزميلة. وتم التركيز بشكل كبير على إعطاء الأولوية للتحول الرقمي للمصرف، وضمان أن تكون التطورات التكنولوجية والمبادرات الرقمية في صدارة التخطيط الاستراتيجي لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتجربة المتعاملين.

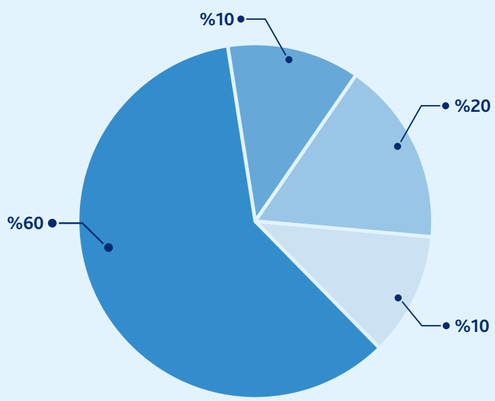

تخصيص الوقت في اجتماعات لجنة الاستراتيجية لعام 2025

- نتائج التقييم
- تحديثات الحوكمة
- خطة استراتيجية الشركات التابعة والزميلة
- المبادرات الاستراتيجية وتحديثات أداء الأعمال (بما فيها المشاريع)

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
20 فبراير 2025	5
15 أبريل 2025	4
26 يونيو 2025	5
23 سبتمبر 2025	5

3.3.2 لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

إقرار رئيس لجنة التدقيق:

> يُقرُّ السيد عبد الوهاب الحلبي، رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، بمسؤوليته عن أداء مهام لجنة التدقيق وفقًا لميثاقها وضمان فعاليتها.

تُساعد لجنة التدقيق المجلس في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بالتقارير المالية وكفاية إطار الرقابة الداخلية، الذي يقيمه المدققون الخارجيون، وإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، وإدارة الامتثال للمجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية ما يلي:

- كفاية البيانات المالية الموحدة.
- امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المعمول بها.
- إدارة فعّالة للمخاطر تشمل المخاطر الناشئة بالتنسيق مع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- كفاءة واستقلالية المدققين الخارجيين.
- أداء إدارة التدقيق ومراجعة المخاطر (التدقيق الداخلي) لواجباتها والحفاظ على استقلاليتها.
- مراجعة أداء وظيفة الامتثال وضمان استقلاليتها.
- كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

أعضاء لجنة التدقيق:

عبد الوهاب الحلبي
الرئيس

عبد الله الأحبابي
عضو

نجيب فياض
عضو

عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال عام 2025، لمناقشة عدة مجالات حيوية، منها جودة وسلامة البيانات المالية للمصرف، والتقارير والإفصاحات المالية، وضمان فعالية إطار الرقابة الداخلية. وخلال هذه الاجتماعات، استعرضت اللجنة وناقشت تقاريرها، التي تضمنت تقييمات مفصلة لأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة. كما ركزت بشكل أساسي على مستجدات الامتثال، لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية. ودرست النتائج المالية، وحللت البيانات المالية للمصرف ومؤشرات الأداء ووضعه المالي العام. إضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة تقارير لجنة الإبلاغ عن المخالفات، التي تضمنت تقييم بلاغات عن سوء سلوك محتمل أو تصرفات غير أخلاقية، لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق والتصحيح.

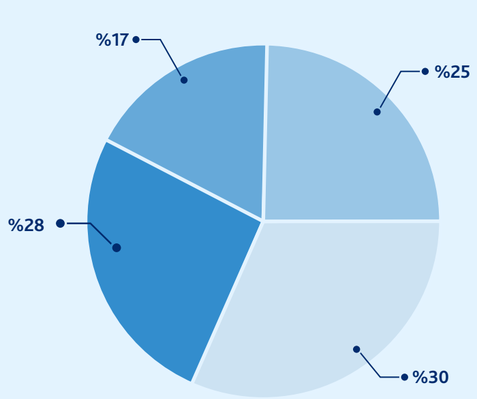

تخصيص الوقت في اجتماعات لجنة التدقيق لعام 2025

- استعراض السياسات والأمور المتعلقة بالحوكمة
- النتائج المالية
- تحديث الامتثال (بما في ذلك التحديثات التنظيمية)
- استعراض الضوابط الداخلية والأمور المتعلقة بالحوكمة الشرعية

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
28 يناير 2025	3
23 أبريل 2025	3
23 يوليو 2025	3
22 أكتوبر 2025	3

العلاقة بين لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة المدققين الخارجيين

توصية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بتعيين/إعادة تعيين المراجع الخارجي والإشراف عليه

لدى المصرف سياسة منظمة تحكم اختيار المدققين الخارجيين والتعاقد معهم والإشراف عليهم، مع إجراءات تقييم ودوران فعّالة تديرها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. يخضع تعيين المراجع الخارجي لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي، وقد تم تعيين شركة كيه بي إم جي مدقق خارجيا للمصرف لعام 2025. ووفقًا للمتطلبات التنظيمية، تُعيّن الجمعية العمومية المراجع الخارجي لمدة عام واحد، بحد أقصى ست سنوات متتالية، ويجب تغيير الشريك المسؤول في شركة التدقيق الخارجية كل ثلاث سنوات.

تُجري لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مراجعة سنوية لجودة أداء المدقق الخارجي واستقلاليته، وتقدم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن إعادة التعيين أو التغيير. يأخذ هذا التقييم في الاعتبار عوامل مثل جودة الخدمة، والمعرفة والخبرة المؤسسية، وكفاية الموارد، وفعالية التواصل، والاستقلالية، والموضوعية، والشك المهني.

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة ومناقشة البيانات المالية المدققة للمصرف مع الإدارة والمراجع الخارجي، بما في ذلك تقييمات الإدارة وتقييم المراجع للرقابة الداخلية للمصرف على التقارير المالية. وأكدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة استقلالية المراجع الخارجي، بعد تلقيها جميع الإفصاحات والمراسلات المطلوبة وفقًا لمدونة قواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات المحاسبين وغيرها من المعايير الأخلاقية المعمول بها.

من خلال الالتزام بهذه السياسات والإجراءات الصارمة، يضمن المصرف أن تبقى عملية التدقيق الخارجي شفافة وخاضعة للمساءلة ومتوافقة مع أعلى معايير حوكمة الشركات.

تحفظات التدقيق الخارجي

لم يُبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالتدقيق السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

إدارة خدمات غير التدقيق

الخدمات غير التدقيقية المسموح بها هي تلك المسموح بها بموجب مدونة قواعد السلوك المهني للمحاسبين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات المحاسبين، ويجوز أن يقدمها المدقق القانوني للمصرف. بالنسبة لهذه الخدمات، يتم اقتراح نطاقها ورسومها والموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويتم التأكد من أن طبيعة هذه الخدمات لا تنشئ تضاربًا في المصالح أو تخل بموضوعية المراجع واستقلاليته.

أتعاب المراجع الخارجي

رسوم التدقيق السنوي والمراجعة ربع السنوية

الأتعاب المتكبدة مقابل الخدمات المهنية التي يقدمها المدققين الخارجيون في تدقيق ومراجعة البيانات المالية للمصرف، لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومعايير المحاسبة.

أتعاب أخرى

أتعاب الخدمات التي يقدمها المدققون الخارجيون والتي لا تندرج ضمن "رسوم التدقيق السنوي والمراجعة ربع السنوية" والمطلوب أداؤها من المدققون وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

الأتعاب (درهم)	2025
أتعاب التدقيق السنوي والمراجعة ربع السنوية	3,510,000 درهم
جميع الأتعاب الأخرى	840,000 درهم
إجمالي الأتعاب	4,350,000 درهم

3.3.3 لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

إقرار رئيس لجنة المخاطر

> يقر السيد خليفة المهيري، رئيس لجنة المخاطر، بمسؤوليته عن أداء واجبات لجنة المخاطر بموجب ميثاقها وضمان فعاليتها.

تساند لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المجلس في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية، بما في ذلك:

- مراجعة ملف المخاطر للمجموعة على مستوى المؤسسة وتقديم توصيات بشأن المعايرة المناسبة لهذا الملف، بما يتماشى مع المعايير التنظيمية المعمول بها، واعتبارات التصنيف، واستراتيجية العمل.
- مراجعة أطر إدارة المخاطر للمجموعة وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة، بما يتماشى مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وامتثالاً لجميع المتطلبات التنظيمية المحلية.
- مراجعة استراتيجية المخاطر التي تشمل مستوى تحمل المخاطر، وإطار إدارة المخاطر الذي يشمل البنية التحتية للمخاطر، وإطار سياسات وإجراءات المخاطر، وكفاية الكوادر العاملة في مجال المخاطر، وخطة التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، ستتم مراجعة أي تغييرات رئيسية في منهجيات تصنيف المخاطر التي تتبعها المجموعة وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة حدود المحافظ المتعلقة بالتعرضات الرئيسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- مراقبة توافق ملف مخاطر المصرف مع استراتيجية المخاطر المعتمدة ومستوى تحمل المخاطر.
- تلقي تقارير دورية من رئيس إدارة المخاطر للمجموعة بشأن التعرضات الرئيسية للمخاطر في المجموعة، ومراقبة التعرضات المالية وغيرها من المخاطر المهمة؛ ومراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة للسيطرة على هذه المخاطر ضمن مستوى تحمل المخاطر المعتمد للمجموعة.
- مراجعة خطة عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية السنوية وتقديم توصية بالموافقة عليها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسات المخاطر الرئيسية وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التداول، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.
- مراجعة التقارير الواردة من الهيئات التنظيمية أو المراجعة الداخلية المتعلقة بقضايا المخاطر ومراقبة استجابات الإدارة.

أعضاء لجنة المخاطر:

خليفة المهيري
رئيس اللجنة

نجيب فياض
عضو

عبد الوهاب الحلبي
عضو

فيصل الشعيبي
عضو

عقدت لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة 7 اجتماعات خلال عام 2025، لضمان توافق إطار إدارة المخاطر المؤسسية للمصرف، والسياسات والأنظمة والممارسات ذات الصلة، بشكل كامل مع التوقعات التنظيمية واستراتيجية مجلس الإدارة المعتمدة ومستوى تحمل المخاطر. وأجرت اللجنة تقييمات للأداء لتقييم فعاليتها وتحديد مجالات التحسين، قاموا بمراجعة تقارير معايير المخاطر للمجموعة وبيان مستوى تحمل المخاطر، الذي يحدد مستوى المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها لتحقيق أهدافه. كما تم مناقشة التحديثات الواردة من الفروع الدولية لضمان تطبيق ممارسات متسقة لإدارة المخاطر في جميع المواقع. وتمت مراجعة التحديثات التنظيمية لضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتغيرة. وقامت اللجنة أيضًا بتقييم السياسات المتعلقة بالمخاطر للتأكد من أنها محدثة وفعالة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل تقارير اختبارات الضغط لتقييم قدرة المصرف على الصمود في ظل سيناريوهات سلبية مختلفة، ما يضمن الاستعداد للمخاطر المحتملة.

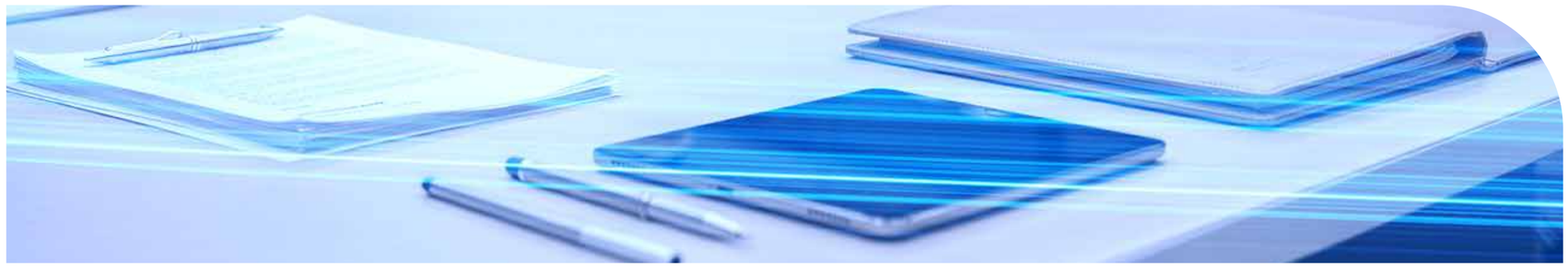

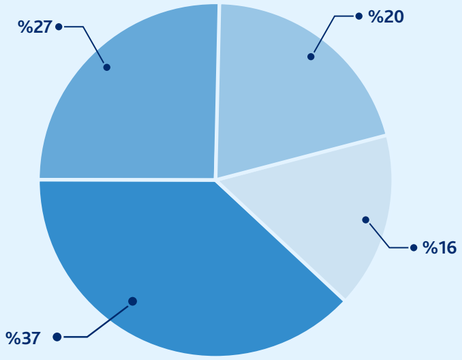

تخصيص الوقت في اجتماعات لجنة المخاطر لعام 2025

- استعراض المخاطر
- إطار المخاطر - استعراض السياسة واعتمادها
- تحديثات الفروع الدولية
- التحديثات التنظيمية وتقارير اختبارات الضغط

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
26 فبراير 2025	4
01 مايو 2025	4
23 يونيو 2025	4
04 سبتمبر 2025	4
25 سبتمبر 2025	4
04 نوفمبر 2025	4
09 ديسمبر 2025	3

3.3.3.1 لجنة معادلة الأرباح الفرعية

تُعدّ لجنة معادلة الأرباح لجنة فرعية تابعة للجنة المخاطر في مجلس الإدارة، وقد تم تشكيلها وفقًا للمعيار الخاص معادلة الأرباح للمصارف الإسلامية الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتمثل الدور الأساسي للجنة في إدارة احتياطي تسوية الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار والإشراف عليهما. يُعدّ احتياطي معادلة الأرباح احتياطيًا يُقتطع من الأرباح قبل توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار والمصرف، لضمان تحقيق عوائد ثابتة وتنافسية حتى خلال الفترات التي تكون فيها أرباح محفظة الاستثمار أقل من توقعات السوق. أما احتياطي مخاطر الاستثمار، فهو احتياطي يُنشأ من دخل أصحاب حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، للتخفيف من آثار خسائر الاستثمار المستقبلية. تُعدّ هذه الاحتياطيات أساسية في استقرار عوائد أصحاب حسابات الاستثمار والحد من خسائر الاستثمار المستقبلية المحتملة، ما يعزز بشكل كبير الاستقرار المالي للمصرف ومرونته.

تتولى اللجنة المسؤوليات التالية:

- تخصيص مبالغ من الأرباح قبل توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار والمصرف. يُستخدم هذا الاحتياطي لمعادلة عوائد أصحاب حسابات الاستثمار خلال الفترات التي تكون فيها أرباح محفظة الاستثمار أقل من توقعات السوق.
- مراقبة استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.
- وضع وتطبيق منهجيات لتحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن تأثير مخاطر الأعمال غير المتوقعة. يتضمن ذلك ضمان قدرة المصرف على دفع عائد يتجاوز العائد المحقق على الأصول الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار عند الضرورة.
- ضمان امتثال إدارة احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار للمتطلبات واللوائح التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة الشرعية العليا. يشمل ذلك تطوير وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بتسوية الأرباح.
- اتخاذ القرارات بشأن تخصيص واستخدام احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لتحقيق التوازن بين مصالح المصرف والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. يتضمن ذلك اتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين العوائد وإدارة المخاطر.
- الشفافية في الإبلاغ والتواصل بشأن احتياطي تسوية الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار مع أصحاب المصلحة. يضمن ذلك وضوح كيفية إدارة الاحتياطي واستخدامه.

3.3.4 لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

إقرار رئيس لجنة الائتمان والاستثمار:

> يُقرّ سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي، رئيس لجنة الائتمان والاستثمار، بمسؤوليته عن أداء مهام لجنة الائتمان والاستثمار وفقًا لميثاقها ولضمان فعاليتها.

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة دراسة واعتماد مخاطر الائتمان في المصرف، والمعاملات ذات القيمة العالية، وبنود الإنفاق الرأسمالي الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تتولى هذه اللجنة مسؤولية مراقبة جودة محفظة الائتمان والمخصصات.

وتضطلع اللجنة بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة واعتماد مخاطر الائتمان.
- مراجعة محفظة الائتمان بشكل دوري لتقييم مدى توافقها مع استراتيجية الائتمان المعتمدة ومستوى المخاطر المقبول للمجموعة.
- مراجعة الإجراءات التي تتخذها الإدارة فيما يتعلق بالأنشطة التصحيحية.
- مراقبة المخصصات العامة والخاصة.
- اعتماد المعاملات الهامة وذات القيمة العالية المتعلقة بالاستحواذات والتصرفات، ومبادرات الأعمال الجديدة، والاستثمارات الخاصة، والأعمال الدولية، وعمليات الاندماج والاستحواذ.
- اعتماد المعاملات ذات القيمة العالية المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي، ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وشراء المعدات والمواد اللازمة لعمليات المصرف.
- مراجعة وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أي معاملات جوهرية مع أطراف ذات صلة غير ائتمانية.

أعضاء لجنة الائتمان والاستثمار:

جوعان الخييلي	خليفة المهيري	عبد الله الأحبابي	عبد الوهاب الحلبي	نجيب فياض
الرئيس	نائب الرئيس	عضو	عضو	عضو

عقدت لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة 40 اجتماعًا خلال عام 2025 لمناقشة العديد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك الموافقة على المسائل المتعلقة بالائتمان والاستثمار، وضمان استيفاء جميع المقترحات لمعايير المخاطر والعائدات الخاصة بالمؤسسة. كما أجرت اللجنة مراجعات شاملة للمحافظ لتقييم أداء ومخاطر محافظ الائتمان والاستثمار الخاصة بالمصرف، مع إجراء التعديلات اللازمة لتحسين العائدات وإدارة المخاطر. وشكلت التحديثات ربع السنوية جزءاً مهماً من مناقشاتهم، حيث قدمت رؤى منتظمة حول ظروف السوق والاتجاهات الاقتصادية وأداء الاستثمارات الحالية. ومن خلال هذه اللجنة، تمكن المصرف من تحقيق أهدافه الرئيسية مع تعزيز مستويات المخاطر المحددة في سياسة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة، بما يتماشى مع متطلبات إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالإقراض للأفراد والشركات. كما وافقت لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة على استثمارات استراتيجية مهمة لازمة للمصرف للحفاظ على مرونته وميزته التنافسية في سوق تنافسية.

تخصيص الوقت في اجتماعات لجنة الائتمان والاستثمار لعام 2025

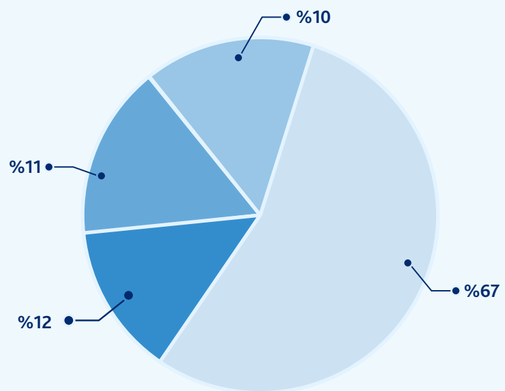

- الاعتماد (الأمور المتعلقة بالائتمان والاستثمار)
- استعراض الحد الائتماني والموافقات (بما في ذلك الأمور المتعلقة بالاستثمار)
- التحديثات الفصلية (بما فيها التنظيمية) واستعراضات المحافظ.
- عمليات التسوية والشطب.

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
09 يناير 2025	4
16 يناير 2025	4
23 يناير 2025	4
30 يناير 2025	4
06 فبراير 2025	4
13 فبراير 2025	4
20 فبراير 2025	4
27 فبراير 2025	4
06 مارس 2025	4
13 مارس 2025	4
20 مارس 2025	4
27 مارس 2025	4
10 أبريل 2025	3
01 مايو 2025	3
08 مايو 2025	4
15 مايو 2025	3
22 مايو 2025	4
29 مايو 2025	4
12 يونيو 2025	3

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
19 يونيو 2025	4
26 يونيو 2025	4
03 يوليو 2025	4
10 يوليو 2025	4
23 يوليو 2025	4
07 أغسطس 2025	4
14 أغسطس 2025	4
21 أغسطس 2025	4
04 سبتمبر 2025	4
11 سبتمبر 2025	4
18 سبتمبر 2025	4
30 سبتمبر 2025	4
09 أكتوبر 2025	4
16 أكتوبر 2025	4
13 نوفمبر 2025	4
20 نوفمبر 2025	4
27 نوفمبر 2025	4
11 ديسمبر 2025	4
25 ديسمبر 2025	4

3.3.5 لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

إقرار رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت:

> يقر سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي، رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت، بمسؤوليته عن أداء مهام لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب ميثاقها ولضمان فعاليتها.

تساند لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بما يلي للمجموعة:

- مراجعة معايير الاختيار وعدد المناصب التنفيذية والوظيفية المطلوبة من المصرف؛ والموافقة على إجمالي القوى العاملة في المصرف بناءً على التقارير المقدمة من الرئيس التنفيذي للمجموعة، مع الأخذ في الاعتبار مشورة شركة استشارية مستقلة ومعترف بها.
- مراجعة سنوية لسياسة المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب لجميع موظفي المصرف، بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة المصرفية وغير المصرفية، كما قدمها الرئيس التنفيذي للمجموعة، مع الأخذ في الاعتبار مشورة شركة استشارية مستقلة ومعترف بها.
- تحديد وترشيح المرشحين للتعيين في مجلس الإدارة، للموافقة عليها من قبل المجلس.
- التوصية بخطط التعاقب لأعضاء مجلس الإدارة.
- تقديم المدخلات بشأن تجديد فترات ولاية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- المساعدة في عضوية لجان مجلس الإدارة، بالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة ورؤساء هذه اللجان.
- تقديم التوجيه بشأن المسائل المتعلقة باستمرار أي عضو في مجلس الإدارة في منصبه في أي وقت.
- التوصية بالتعيينات وإعادة التعيينات في مجالس إدارة الشركات التابعة الرئيسية والشركات المرتبطة الخاضعة للسيطرة.
- ضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وأي خبير مؤهل في مجال معين يتم تعيينه في لجنة من لجان مجلس الإدارة.
- مراجعة هيكل وحجم وتكوين مجلس الإدارة (بما في ذلك المهارات والمعرفة والخبرة) المطلوبة بانتظام وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أي تغييرات.

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:

جوعان الخييلي
رئيس اللجنة

فيصل الشعيبي
عضو

خليفة المهيري
عضو

نجيب فياض
عضو

مها القطان
عضو

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة 10 اجتماعات خلال عام 2025، لمعالجة العديد من المجالات المحورية. ناقشت اللجنة مسائل الحوكمة والمسائل المتعلقة بمجلس الإدارة، لضمان التزام تكوين وعمليات المجلس بأفضل الممارسات والمعايير التنظيمية. وشملت مناقشات المكافآت مراجعات شاملة لهياكل المكافآت وتعديلات الرواتب، بهدف الحفاظ على مكافآت تنافسية وعادلة للموظفين. تناولت مواضيع الموارد البشرية نتائج استطلاعات رأي الموظفين ومستويات رضاهم. كما أكدت اللجنة على مبادرات التعلم والتطوير، مع التركيز على النمو المهني المستمر وتعزيز مهارات الموظفين. وتم إجراء مراجعات للسياسات لضمان بقاء جميع سياسات الموارد البشرية والتعويضات محدثة وفعالة.

تخصيص الوقت في اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت لعام 2025

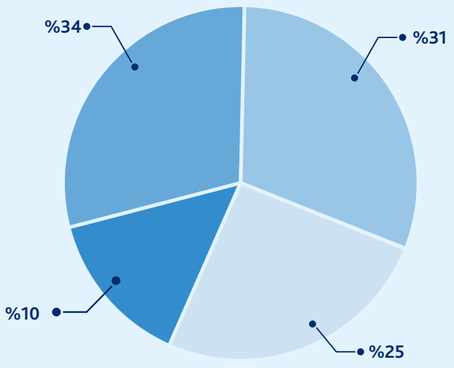

- التعويض (بما فيه استعراض المكافآت والرواتب).
- التعلم والتطور.
- الموارد البشرية.
- الأمور المتعلقة بالحوكمة ومجلس الإدارة (بما فيها استعراضات السياسات).

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
27 يناير 2025	5
03 فبراير 2025	5
27 فبراير 2025	5
06 مايو 2025	5
13 مايو 2025	4

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
16 يونيو 2025	3
25 أغسطس 2025	5
15 سبتمبر 2025	5
07 أكتوبر 2025	5
09 ديسمبر 2025	4

3.3.6 لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التابعة لمجلس الإدارة

إقرار رئيسة لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

> تُقرّ السيدة مها محمد القطان، رئيسة لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بمسؤوليتها عن أداء مهام اللجنة وفقًا لميثاقها ولضمان فعاليتها.

الأهداف الرئيسية للجنة هي:

- أهداف وسياسات واستراتيجيات ومبادرات وبرامج وخطط (قصيرة وطويلة الأجل) متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية/الاستدامة، مقترحة من إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع مراعاة ما يلي:
- أهداف المصرف في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية/الاستدامة ومتطلبات الميزانية السنوية.
- التوافق مع استراتيجية المصرف المؤسسية.
- الإجراءات المتعلقة بالمخاطر والفرص والقضايا الجوهرية المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية/الاستدامة.
- التوصيات المقدمة من إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتعزيز تقدم المصرف في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية/الاستدامة.
- الموافقة على سياسة المجموعة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأي سياسات استدامة أخرى تابعة للمجموعة.

مها القطان
الرئيسة

عبد الله الأحبابي
عضو

عبد الوهاب الحلبي
عضو

عقدت لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية اجتماعين خلال عام 2025 لمناقشة استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتمويل المستدام، لضمان توافق هذه المبادرات مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف وأهداف الاستدامة. استعرضت اللجنة تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتم تقديم تحديثات المجموعة في هذا المجال لضمان الاتساق والتقدم في جميع الفروع والشركات التابعة. بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وحدّثتها لضمان استمرار ملاءمتها وفعاليتها.

تخصيص الوقت في اجتماعات لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لعام 2025

- تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتقييمات الثغرات (بما فيها المتطلبات التنظيمية).
- سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- تحديث الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة.
- استراتيجية التمويل المستدام للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

تاريخ اجتماعات اللجنة	عدد الأعضاء الحاضرين
15 يناير 2025	3
21 أكتوبر 2025	3

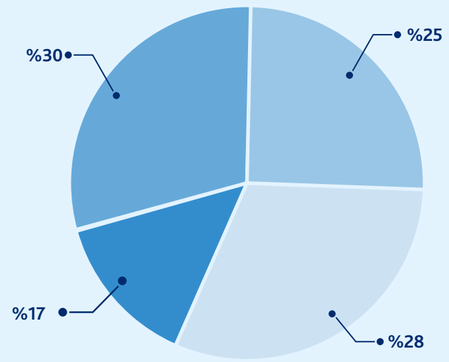

3.4 لجان الإدارة

لدعم تنفيذ أهداف المصرف وضمان التخطيط والإشراف والمتابعة الفعّالة لعمليات المجموعة، تم تشكيل عدد من لجان الإدارة. وتضطلع هذه اللجان بدور محوري في توجيه عملية صنع القرار في مختلف المجالات الرئيسية للأعمال، بما في ذلك إدارة الأصول، والمخاطر، والائتمان والاستثمار، والمشتريات، وأمن المعلومات.

وتعمل كل لجنة من لجان الإدارة وفقاً لمواثيق محددة بوضوح، تُبين صلاحياتها ومسؤولياتها وتواتر اجتماعاتها وممارساتها التشغيلية. وتوفر هذه المواثيق إطارًا منظماً يضمن قدرة كل لجنة على معالجة القضايا التشغيلية والاستراتيجية المحددة بفعالية. ويُسهّل هذا النهج المنظّم التواصل الواضح والمساءلة والتوافق مع الأهداف العامة للمجموعة.

وتُعدُّ لجان الإدارة في المجموعة أساسية في توجيه عملية صنع القرار في مختلف مجالات الأعمال، بما في ذلك إدارة الأصول، والمخاطر، والائتمان والاستثمار، والمشتريات، وأمن المعلومات. فيما يلي قائمة لجان الإدارة في المصرف:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة المشتريات والتعهيد
- اللجنة التوجيهية للتحول الرقمي
- لجنة إدارة الامتثال
- لجنة إدارة الائتمان
- لجنة إدارة استثمارات المشاريع
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة إدارة الائتمان في مجموعة إدارة الأصول العالمية
- اللجنة التوجيهية لمصرف أبوظبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة ومصر

يواجه المصرف مجموعة واسعة من المخاطر، الموضحة في بيان تقبُّل المخاطر للمجموعة. يُعدّ بيان تقبُّل المخاطر، الذي اعتمده مجلس الإدارة، عنصرًا أساسيًا في إطار إدارة المخاطر، حيث يُحدد العتبات والحدود لضمان عمل المجموعة ضمن مستويات تقبُّل المخاطر. يوفر هذا البيان أساسًا لاتخاذ القرارات ويساعد في حماية السلامة المالية والتشغيلية للمجموعة.

يدعم مجلس الإدارة إطار رقابة داخلية قوي، يوفر ضمانات على العمليات المالية وغير المالية، وتكمله وظائف التدقيق الداخلي والخارجي. في عام 2025، راقبت لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تطبيق معايير إدارة المخاطر بشكل متسق لضمان الامتثال لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عبر مجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي.

وخلال عام 2025، تلقت لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقارير دورية حول اختبارات الضغط التي أجرتها لجنة إدارة المخاطر. وأظهرت هذه التقارير مرونة المصرف في مختلف السيناريوهات، مؤكدةً توافقها مع مستوى المخاطر المقبول لدى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، راقبت لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة فعالية أنظمة إدارة المخاطر والإطار العام لإدارة المخاطر لضمان استدامتها وقابليتها للتوسع في إطار استراتيجية المصرف الخمسية المعتمدة.

يشرف كبير مسؤولي إدارة المخاطر على تنفيذ إطار إدارة مخاطر المصرف، ويرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما أن كبير مسؤولي إدارة المخاطر عضو في لجنة إدارة المخاطر، وهو مسؤول عن الإدارة الشاملة لجميع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. ويضمن هذا الهيكل حوكمة فعالة وتوافقًا مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

4. إشراف مجلس الإدارة على الضوابط الداخلية

4.1 إشراف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر

طبّق المصرف إطاراً شاملًا لإدارة المخاطر، يضع مبادئ وسياسات وهياكل تنظيمية وسلطات اعتماد واضحة لضمان تحديد المخاطر وقياسها ورصدها والتحكم بها بفعالية في جميع أنحاء المجموعة. وتتولى لجنة مخاطر مجلس الإدارة، المفوضة من المجلس، مسؤولية الإشراف على المخاطر الرئيسية وتوجيه مستوى تحمل المخاطر في المبادرات الاستراتيجية، بما يضمن عمل المجموعة ضمن حدود مستوى تحمل المخاطر المعتمد والمتطلبات التنظيمية.

يحدد بيان مستوى تحمل المخاطر للمجموعة، الذي يقرّه مجلس الإدارة، عتبات تحمل المخاطر ويدعم عملية صنع القرار لحماية السلامة المالية والتشغيلية للمصرف، ويوفر إطار الرقابة الداخلية، المدعوم من وظائف التدقيق الداخلي والخارجي، ضمانًا على جميع العمليات.

تضطلع لجنة مخاطر مجلس الإدارة بدور محوري في هيكل حوكمة المصرف من خلال مراجعة جميع السياسات والأطر المتعلقة بالمخاطر بدقة واعتمادها قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة النهائية. وتضمن هذه العملية توافق كل سياسة مع مستوى تحمل المخاطر العام للمصرف، والمتطلبات التنظيمية، والأهداف الاستراتيجية.

على وجه التحديد، تقوم لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتقييم مدى كفاية وفعالية السياسات المقترحة، مع مراعاة عوامل مثل تحديد المخاطر وقياسها ورصدها وآليات التحكم فيها. كما تَقيّم اللجنة ما إذا كانت هذه السياسات متوافقة مع أفضل الممارسات في القطاع المصرفي، ومتوافقة مع القوانين واللوائح المعمول بها. وبعد هذه المراجعة الدقيقة والموافقة، توصي لجنة إدارة المخاطر بالسياسات لعرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها واعتمادها.

لا يُعزز هذا النهج المنظم إطار إدارة المخاطر في المصرف فحسب، بل يُرسخ أيضاً المساءلة والرقابة على أعلى مستويات الحوكمة، ما يضمن اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمخاطر بعناية فائقة وبما يخدم مصالح المؤسسة وأصحاب المصلحة فيها على أفضل وجه.

في عام 2025، راجعت لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بانتظام تقارير اختبارات الضغط الصادرة عن لجنة إدارة المخاطر، مؤكدةً مرونة المجموعة وتوافقها مع مستوى تقبّلها للمخاطر. كما رصدت اللجنة فعالية أنظمة إدارة المخاطر وقابليتها للتوسع في إطار استراتيجية المصرف الخمسية.

يتولى رئيس إدارة المخاطر للمجموعة مسؤولية تطبيق إطار إدارة المخاطر، ويرفع تقاريره مباشرةً إلى لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، لضمان الإشراف الشامل على مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

وتتعزز رقابة مجلس الإدارة من خلال إطار شامل للرقابة الداخلية يضمن نزاهة وموثوقية العمليات المالية وغير المالية في جميع أنحاء مجموعة المصرف. ويدعم هذا الإطار وظائف تدقيق داخلية وخارجية صارمة، توفر تأكيداً مستقلًا بشأن فعالية الضوابط وعمليات الامتثال.

وفي عام 2025، اضطلعت لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بدور محوري في مراقبة التطبيق المتسق لمعايير إدارة المخاطر في جميع أنحاء المؤسسة. وأجرت اللجنة مراجعات دورية للتحقق من التزام جميع وحدات الأعمال بالمتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسياسات إدارة المخاطر الداخلية للمصرف. وشمل ذلك تقييم كفاية ضوابط المخاطر، والإشراف على فعالية آليات الامتثال، وضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية فورًا عند الضرورة.

من خلال هذه التدابير، حافظ مجلس الإدارة ولجانه على حوكمة ومساءلة قويتين، ما يضمن مرونة المجموعة التشغيلية وامتثالها للوائح التنظيمية.

4.2 خطوط الدفاع الثلاثة

يُعدّ إطار عمل خطوط الدفاع الثلاثة نموذجًا عالميًا معترفًا به لإدارة المخاطر والامتثال، وقد اعتمده المصرف بما يتماشى مع لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يُوفر إطار عمل خطوط الدفاع الثلاثة في المصرف إدارة فعّالة للمخاطر، وامتثالًا قويًا، وحوكمة رشيدة من خلال توضيح المسؤوليات، وضمان الرقابة المستقلة، ودعم التحسين المستمر عبر المجموعة. يُعزّز نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الامتثال من خلال:

1. الفصل الواضح للمسؤوليات

- **الخط الأول:** تتحمّل وحدات الأعمال المسؤولية المباشرة عن تحديد المخاطر وإدارتها والتخفيف من آثارها في عملياتها اليومية بما يضمن دمج الامتثال على المستوى التشغيلي، مع وجود مساءلة واضحة عن الالتزام بالسياسات والمتطلبات التنظيمية.

- **الخط الثاني:** تقوم وظائف الدعم والرقابة (مثل إدارة المخاطر والامتثال والشؤون القانونية) بمراقبة أنشطة الخط الأول والإشراف عليها بشكل مستقل. كما تُقدّم هذه الوظائف التوجيه، وتضع سياسات الامتثال، وتُقيّم ما إذا كانت وحدات الأعمال تعمل ضمن حدود السياسات التنظيمية والداخلية.

- **الخط الثالث:** تُقيّم وظيفة التدقيق الداخلي بشكل مستقل فعالية كل من الخطين الأول والثاني. يُوفر هذا النموذج ضمانًا لمجلس الإدارة والإدارة العليا بأن ضوابط الامتثال قوية وتعمل على النحو المنشود.

2. الرقابة والضمان المستقلان

- يعمل الخطان الثاني والثالث بشكل مستقل عن وحدات الأعمال، ما يقلل مخاطر تضارب المصالح ويضمن تقييمًا موضوعيًا لممارسات الامتثال.

- تساعد المراجعات المستقلة التي يُجريها قسم التدقيق الداخلي في تحديد الثغرات أو نقاط الضعف في ضوابط الامتثال، ما يُتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

3. المراقبة والإبلاغ المستمران

- يُرسّخ هذا الإطار عمليات منتظمة للمراقبة والإبلاغ والتصعيد. ويتم تصعيد المشكلات التي يتم تحديدها في أي خط بشكل مناسب، ما يضمن معالجة انتهاكات الامتثال على الفور.

- يتلقى مجلس الإدارة ولجانه ذات الصلة تحديثات منتظمة، ما يُتيح الإشراف الاستباقي والتحسين المستمر لمعايير الامتثال.

4. التوافق مع التوقعات التنظيمية

- من خلال هيكلة مسؤوليات الامتثال عبر ثلاثة خطوط متميزة، يضمن المصرف التوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع.

- يدعم هذا النموذج ثقافة الامتثال والمساءلة والشفافية عبر المؤسسة.

ملخص نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

خط الدفاع	الدور في مجال الامتثال	أهم المنافع
الأول	ينفذ السياسات ويدير مخاطر الامتثال	المساءلة على المستوى التشغيلي
الثاني	يراقب أطر الامتثال ويقدم المشورة بشأنها ويطورها	الإشراف والتوجيه المستقلان
الثالث	يدقق ضوابط الامتثال ويضمن فعاليتها	الضمان والتحسين الموضوعيان

نموذج الحوكمة ذو الخطوط الدفاعية الثلاثة

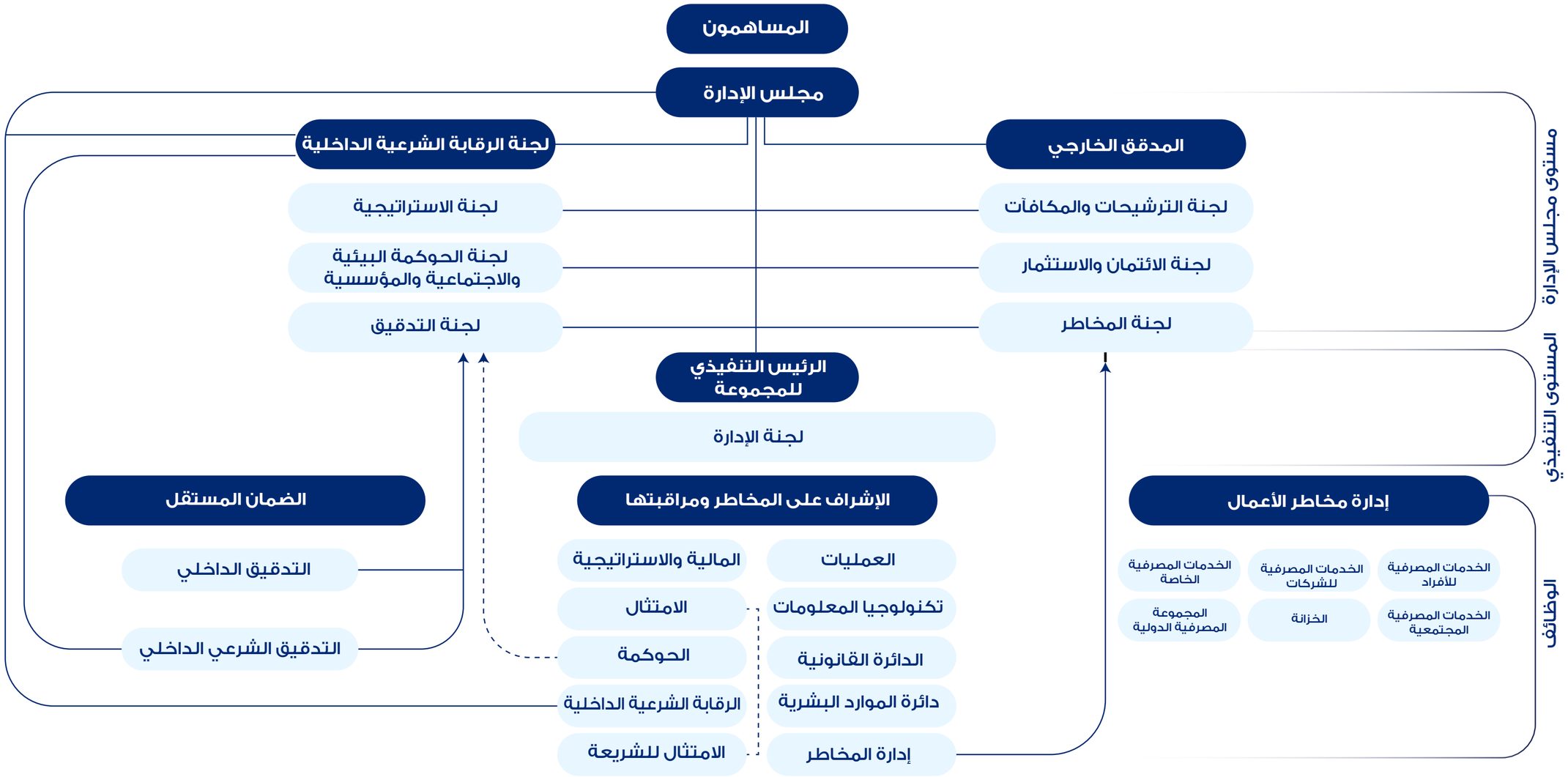

خط الدفاع الأول

تتحمّل وحدات الأعمال المخاطر ضمن حدود التعرض للمخاطر المحددة، وهي مسؤولة وخاضعة للمساءلة عن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر أعمالها.

خط الدفاع الثاني

تضمن مهام الدعم والرقابة، وبالتنسيق الوثيق مع وحدات الأعمال، تحديد المخاطر في وحدات الأعمال بشكل مناسب وإدارتها بفعالية.

خط الدفاع الثالث

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية العمليات المنشأة ضمن خطّي الدفاع الأول والثاني بشكل مستقل، وتقديم التأكيد بشأن هذه العمليات. كما تقوم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بإجراء مراجعة مستقلة لتقديم ضمانات فيما يتعلق بأنواع محددة من المخاطر ذات الصلة بالخدمات المالية الإسلامية.

4.3 إشراف مجلس إدارة المصرف على التقارير المالية والضوابط الداخلية وحوكمة الشركات والامتثال

يلتزم مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي بالحفاظ على نزاهة ودقة وشفافية التقارير والإفصاحات المالية للمجموعة. ويتحقق هذا الالتزام من خلال إطار حوكمة متين، حيث تضطلع لجنة التدقيق التابعة للمجلس بدور إشرافي مركزي.

الالتزام بالنزاهة والشفافية

يلتزم مجلس إدارة المصرف بضمان نزاهة ودقة وشفافية التقارير والإفصاحات المالية للمجموعة. وتندرج هذه المسؤولية ضمن إطار حوكمة متين، حيث تعمل لجنة التدقيق التابعة للمجلس كهيئة إشرافية مركزية.

دور لجنة التدقيق التابعة للمجلس

تضطلع لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المصرف بدور محوري في إطار حوكمة المصرف من خلال توفير إشراف مستقل على التقارير المالية والضوابط الداخلية والتدقيق والامتثال. تشرف اللجنة على سلامة ودقة البيانات والإفصاحات المالية، وتتابع فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في جميع وحدات الأعمال، وتدير مباشرةً وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة، مع التواصل مع المدققين الخارجيين لضمان استقلاليتهم ومعالجة نتائج التدقيق. إضافةً إلى ذلك، تراقب اللجنة وظيفة الامتثال، بما في ذلك الالتزام باللوائح، ومكافحة غسل الأموال، ومعايير اعرف متعاملك، وتجري مراجعات دورية للتقارير المالية، وخطط التدقيق، وفعالية الامتثال، وتتلقى تقارير من المدققين الداخليين والخارجيين، فضلًا عن وظائف الامتثال وإدارة المخاطر. ومن خلال هذه الأنشطة، تضمن اللجنة حوكمة ومساءلة قويتين عبر المجموعة. كما تعدّ لجنة التدقيق جزءًا لا يتجزأ من حوكمة المصرف، حيث تشرف على فعالية أطر الحوكمة، والسياسات، والضوابط الداخلية لضمان السلوك الأخلاقي، وإدارة المخاطر، والامتثال للوائح. ومن خلال الحفاظ على خطوط إبلاغ مستقلة عن وظائف التدقيق الداخلي والامتثال، تُقدّم تقييمات موضوعية وتُسهم في تحسين ممارسات الحوكمة. كما تراقب الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وتراجع فعالية آليات الإبلاغ عن المخالفات، وتقيّم أداء اللجان المعنية بالحوكمة، لضمان فعالية وشفافية عمل مجلس الإدارة ولجانه.

نظام الرقابة الداخلية

يعمل نظام الرقابة الداخلية في المصرف عبر مستويات حوكمة متعددة، ويرتكز على المساءلة والتفويض والتعاون. ومن أبرز الجهات المساهمة فيه: التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وإدارة المخاطر، والامتثال، والمالية، والشؤون القانونية، وحوكمة الشركات. وتُصمّم السياسات والإجراءات بما يتناسب مع احتياجات كل إدارة ووحدة أعمال، لضمان تطبيقها بفعالية عبر المؤسسة.

- فصل المهام: ضمان عدم سيطرة أي فرد على جميع جوانب المعاملة.
- ضوابط الموافقة والتفويض: الموافقة الرسمية مطلوبة للمعاملات المهمة.
- المطابقة والتحقق: مطابقة دورية لضمان دقة البيانات.
- ضوابط الوصول: تقييد الوصول إلى الأنظمة والبيانات الحساسة.
- المراقبة والإبلاغ: عمليات تدقيق دورية وتقديم تقارير إلى لجنة الرقابة المصرفية.
- فحوصات الامتثال: مراقبة مستمرة للالتزام باللوائح، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال واعرف متعاملك.
- مراجعات السياسات: تحديثات دورية لمواكبة التغييرات التنظيمية والتجارية.
- التدريب والتوعية: تدريب مستمر للموظفين على الضوابط والامتثال.

تقارير التدقيق والامتثال

يرفع قسم التدقيق الداخلي للمجموعة تقاريره مباشرةً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، محافظًا على استقلاليته وممكّنًا من المراقبة الفعّالة للضوابط والإجراءات. وتَعُزُّ لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خطة التدقيق الداخلي السنوية، وتضمن معالجة أوجه القصور المحددة في الوقت المناسب. كما يرفع قسم الامتثال تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، مقدّماً تحديثات حول الالتزام باللوائح، ومكافحة غسل الأموال، ومعايير اعرف متعاملك، وأي نشاط مشبوه. وتُجري لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مراجعات سنوية لفعالية قسم الامتثال لضمان استيفاء المتطلبات التنظيمية باستمرار.

الرقابة والمراجعة المستمرة

خلال عام 2025، راجعت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بانتظام التقارير المالية، وحوكمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتقدم المحرز في خطة التدقيق الداخلي. كما راجعت أداء واستقلالية قسم الامتثال وإدارة حوكمة الشركات، وتقارير التدقيق الشرعي الداخلي. وقدّم كل من قسم التدقيق الداخلي للمجموعة والمدققين الخارجيين تقارير إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، مُسلطين الضوء على فعالية الضوابط الداخلية وأي قضايا جوهرية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت وظائف الامتثال وإدارة المخاطر تحديثات ربع سنوية إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التابعة له، ما عزز إطار حوكمة المخاطر في المصرف.

الحوكمة والمساءلة

يضمن هذا النهج متعدد المستويات أن تكون التقارير المالية للمصرف، وضوابطه الداخلية، وآليات الامتثال لديه قوية وشفافة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية. وتعزز رقابة مجلس الإدارة، المدعومة بلجان متخصصة ووظائف ضمان مستقلة، ثقافة المساءلة والتحسين المستمر في جميع أنحاء المجموعة.

4.4 تفويض الصلاحيات

صُممت سياسة تفويض الصلاحيات في المصرف لتمكين اتخاذ قرارات فعّالة وخاضعة للمساءلة من خلال تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات التي يفوضها مجلس الإدارة للإدارة. ويحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية النهائية عن وضع الأهداف الاستراتيجية، وتحديد مستوى تقبّل المخاطر، والإشراف على الإدارة، ولكن تُفوض صلاحيات محددة إلى لجان مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

تضمن سياسة تفويض الصلاحيات الوضوح والتوافق عبر المؤسسة من خلال:

- إضفاء الطابع الرسمي على تفويض الصلاحيات عبر توكيلات رسمية صادرة عن رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، التي تُراجع وتُجدد بانتظام لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والأولويات الاستراتيجية.
- المساح للرئيس التنفيذي للمجموعة بتفويض مسؤوليات محددة إلى الإدارة العليا وأفراد آخرين معينين، ما يدعم التنفيذ السلس للأهداف الاستراتيجية.
- الحفاظ على رقابة فعّالة، حيث يواصل مجلس الإدارة ولجانه مراقبة ممارسة الصلاحيات المفوضة، مع الاحتفاظ بالقدرة على مراجعة التفويضات أو إلغائها عند الحاجة.

4.5 المخالفات، وأسبابها، وتجنبها

يُطبّق المصرف آليةً لضمان الامتثال الفعال للوائح ذات الصلة، والإبلاغ عن أي مخالفات أو مسائل جوهرية. خلال عام 2025، تم إبلاغ الإدارة العليا بجميع القضايا أو المسائل الجوهرية التي تم تحديدها، وعند الاقتضاء، رفعها إلى مجلس الإدارة أو لجانه من رئيس قسم التدقيق الداخلي، أو رئيس قسم الامتثال للمجموعة، أو رئيس قسم إدارة المخاطر للمجموعة.

4.6 الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أدرج المصرف المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة ضمن إدارة المخاطر على مستوى المصرف. وشمل ذلك تغييرات في سياسة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى سياسة شاملة لإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، التي تتوفر نسخة منها هنا. وتغطي هذه السياسة نهجنا تجاه مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما فيها فحص الصفقات والمعاملات باستخدام أدوات العناية الواجبة الخاصة بمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، التي تستفيد من المعايير العالمية وأفضل الممارسات، لضمان فحص المعاملات ومنحها تصنيفات مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. يجمع هذا النهج بين إجراءات العناية الواجبة التي يجريها المصرف، وتقييمات مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الحالية الصادرة عن جهات مثل Sustainalytics ومورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال وستاندرد آند بورز وغيرها، لإنشاء تقييم متكامل لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تُستخدم هذه العناية الواجبة إما لتأهيل الصفقات، أو تطبيق تدابير تخفيفية لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحددة، أو طلب تصعيدها للموافقة، أو رفض الصفقات بناءً على نتائج عملية العناية الواجبة لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. علاوة على ذلك، تحدد سياسة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الأنشطة المحظورة، التي تتطلب عمليات عناية واجبة معززة لضمان عدم تشكيل الصفقات لمخاطر غير مُخففة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

كما أجرينا اختبارات ضغط وتحليل سيناريوهات متعلقة بالمناخ ضمن وظيفة إدارة المخاطر لدينا. وأجرينا أيضاً تقييمًا شاملًا للفجوات في جاهزيتنا وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولية 1.

التمويل المستدام والأدوات المستدامة

حقق المصرف تقدمًا ملحوظاً في مجال التمويل المستدام، تاريخياً، موّل مشاريع تمويل مستدامة، شملت الطاقة المتجددة، وتحلية المياه، وإدارة مياه الصرف الصحي، والنقل النظيف، وكفاءة الطاقة، والإسكان الميسور، وغيرها. في عام 2023، نشر المصرف إطار عمل التمويل المستدام، الذي حظي بموافقة جهة خارجية (يمكنكم الاطلاع عليه هنا)، الذي يغطي الأصول والفئات المؤهلة لاستخدام عائدات أدوات التمويل المستدام. يستند هذا الإطار إلى معايير عالمية مثل مبادئ السندات الخضراء، ومبادئ السندات الاجتماعية، ومبادئ توجيهية سندات الاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لسوق رأس المال، بالإضافة إلى مبادئ القروض الخضراء، ومبادئ القروض الاجتماعية الصادرة عن رابطة سوق القروض. كما يشمل قائمة استثناءات المصرف، التي توسع قائمة الاستثناءات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتشمل الاستثناءات المتعلقة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وفي عام 2023 أيضاً، أصدر المصرف صكوكاً خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي؛ وهي أول صكوك خضراء مقومة بالدولار الأمريكي تصدرها جهة مصرفية في العالم. وقد حُددت هذه الصكوك، ذات الأولوية لمدة خمس سنوات، بتصنيف A+ من قبل وكالة فيتش، ويبلغ معدل ربحها 5.695% سنوياً، وتُدفع على دفعات نصف سنوية. شهد إصدار الصكوك إقبالاً استثنائياً، حيث بلغ إجمالي طلبات الاكتتاب 2.6 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 5.2 ضعف.

وقد تم الكشف عن تقريرنا الأول حول أثر الصكوك وتخصيصها، والذي يتوافق مع فترة إعداد التقارير المنتهية في 31 ديسمبر من العام، ومن المتوقع صدور التقرير السنوي الثاني حول الأثر والتخصيص في الربع الأول من عام 2026.

وفي عام 2024، وضع المصرف أيضاً الملمسات الأخيرة على استراتيجيته للتمويل المستدام حتى عام 2030، بهدف داخلي يتمثل في زيادة محفظة التمويل المستدام بنحو 470% بحلول عام 2030، مقارنةً بأرقام عام 2024. وتضمنت هذه الاستراتيجية خطة سنوية لتطوير المنتجات المستدامة، بالإضافة إلى أهداف مالية لكل قطاع، بهدف الوصول إلى 60 مليار درهم إماراتي من التمويل المستدام بحلول عام 2030.

أهداف الحياد الكربوني

أصبح المصرف أول مصرف إسلامي يعلن عن أهداف محددة لخفض الانبعاثات الممولة لقطاعات معينة بحلول عام 2030 في إطار جهود الشاملة لإزالة الكربون ومواءمة أنشطته مع الأجندة الوطنية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. وتشمل هذه الأهداف القطاعات الأكثر تأثيراً، بما في ذلك التمويل العقاري، وتمويل السيارات، والتطوير العقاري، والمرافق العامة، والطيران، والنفط والغاز (صناعة البترول). كما حددنا على مستوى المصرف هدفاً مؤقتاً لخفض الانبعاثات التشغيلية بنسبة 49% بحلول عام 2030 مقارنةً بمستويات الانبعاثات الأساسية لعام 2022. وقد أجرينا هذه التقييمات استناداً إلى أفضل الممارسات في القطاع، مثل بروتوكول غازات الاحتباس الحراري لانبعاثاتنا التشغيلية، وشراكة المحاسبة الكربونية المالية لتحديد خط الأساس للانبعاثات الممولة. وبالنسبة لانبعاثاتنا التشغيلية، فقد أخذنا في الاعتبار تلك الناتجة عن عملياتنا المصرفية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة ومصر.

عمليًا، تُنفذ سياسة تفويض الصلاحيات من خلال توكيلات رسمية صادرة عن رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، التي تُحدد بوضوح نطاق وحدود الصلاحيات المفوضة لمختلف الأدوار والوظائف داخل المصرف. تُراجع هذه التوكيلات وتُجدد بانتظام لضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية والأولويات الاستراتيجية. يُفوّض الرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات محددة إلى الإدارة العليا وأفراد آخرين معينين، ما يُتيح مرونة تشغيلية وكفاءة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية. يُمارس مجلس الإدارة ولجانه الرقابة من خلال مراقبة استخدام الصلاحيات المفوضة، مع الاحتفاظ بحق مراجعة أو إلغاء هذه الصلاحيات عند الحاجة، بما يضمن المساءلة على جميع المستويات. وتُمارس جميع الصلاحيات المفوضة ضمن حدود السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية المعمول بها، بحيث تُتخذ القرارات بشكل متسق ومتوافق مع المعايير الداخلية واللوائح الخارجية. يُمكّن هذا النهج المديرين المفوضين من إدارة القرارات التشغيلية اليومية بكفاءة، بينما تبقى القرارات الاستراتيجية وذات الأثر الكبير تحت الإشراف المباشر لمجلس الإدارة أو لجانه المعنية، ما يدعم الوضوح والمساءلة والحوكمة الفعّالة عبر المؤسسة. تقلل هذه الطريقة الهيكلة الغموض، وتدعم التنفيذ الفعال لأولويات المصرف، وتعزز المساءلة الواضحة على جميع مستويات المؤسسة.

التصنيفات الخارجية

نجح المصرف في تقديم إفصاحات متماسكة ومفصلة للجمهور، ما أسهم في إبراز تقدمنا الملحوظ في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمستثمرين ووكالات التصنيف والجهات المعنية الخارجية الأخرى.

حافظنا على تصنيفنا لدى مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال عند AA ضمن فئة "الرائدة" في دورة 2025. وتحسن مؤشر مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا لدى Sustainalytics بشكل ملحوظ، حيث انخفض إلى 16.8 نقطة، ما يضعنا بين المصارف الرائدة منخفضة المخاطر في المنطقة. وحتى الآن، حافظنا على مؤشرنا لدى ستاندرد آند بورز عند 41 نقطة، وهو مؤشر قوي على أدائنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

4.7 مكافآت وحوافز الموظفين

المبادئ التوجيهية والفلسفة والثقافة

تعتمد فلسفة التعويضات في المصرف على الأداء، وتراعي متطلبات السوق، وتتوافق مع استراتيجية العمل ومصالح أصحاب المصلحة. وتشجع هذه الفلسفة ثقافة قائمة على الجدارة، وتقدر الأداء المتميز وتكافئه، سواءً على المدى القصير أو الطويل.

يوفر إطار المكافآت تعويضات تنافسية في القطاع، مع الحفاظ على مبادئ العدالة، وتعزيز ثقافة تحمل المخاطر بمسؤولية. وقد صممت حزم مكافآت المصرف بعناية، بما يتناسب مع المسؤوليات والمهام الرئيسية ومستويات تحمل المخاطر لدى مختلف المستويات الإدارية.

يُعدُّ الجزء الكبير من التعويضات المتغيرة، الذي يشمل مكافأة الاحتفاظ/المكافأة المؤجلة، وخيار استرداد المكافآت التقديرية، عنصراً أساسياً في هياكل مكافآت الإدارة العليا والمسؤولين عن تحمل المخاطر الجوهرية.

بالنسبة لكبار قادة المصرف، وهم من أبرز موظفينا، فإن هدفنا ضمان وجود نهج عادل ومرتبط بالأداء في هياكل المكافآت الإجمالية، بما يبرز أداءهم المتميز مقارنةً بنظرائهم. يُعدُّ هذا جانبًا أساسيًا في استقطاب أفضل الكفاءات وتحفيزها والاحتفاظ بها. ويهدف نهجنا في المكافآت إلى تقليل معدل دوران الموظفين وضمان استمرارية كوادرنا الإدارية العليا. وتماشياً مع الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، لا يُقصد من إجمالي التعويضات أن يكون ميزتنا التنافسية؛ أما بالنسبة للمستويات الأدنى، فتراعى معايير المصرف لتكون ضمن السوق.

يُحتسب التعويض بناءً على أداء الفرد ووحدة العمل والمصرف ككل. وتُمنح المكافآت التقديرية بناء على نتائج عملية تقييم أداء سنوية شفافة، بمشاركة من الإدارة المباشرة والموظفين التابعين. كما يُدمج هيكل المكافآت إدارة فعّالة للمخاطر بما يتماشى مع مبادئ بازل ومتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وممارسات العمل المسؤول في القطاع المصرفي، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصالح متعاملينا ومساهمينا وأصحاب المصلحة الآخرين.

إجمالي المكافآت - المكونات الرئيسية

يسعى المصرف إلى استقطاب أفضل الكفاءات وتحفيزها والاحتفاظ بها، بما يُمكّنها من تحقيق استراتيجية الشركة وأهدافها بما يتماشى مع قيم المصرف. ونرى في استراتيجية التعويضات لدينا محركاً رئيسياً لتعزيز التزام الموظفين ومشاركتهم وتوافقهم مع أهداف المؤسسة. يُقدّم نهج التعويضات الشاملة في المصرف حزمة متوازنة مصممة خصيصاً للتأثير على تحفيز الموظفين واستبقائهم. ويتكون هيكل التعويضات مما يلي:

- الراتب الأساسي،
- المزايا والبدلات،
- مكافأة متغيرة تُمنح للأداء المتميز.

يشكل الراتب الأساسي بالإضافة إلى المزايا والبدلات مجتمعةً المبلغ النقدي السنوي الثابت.

الشراكات

يُعدُّ المصرف حالياً من الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للمصارف المسؤولة، وقد أصدر تقريره الأول في هذا الشأن في منتصف عام 2025. كما يواصل المصرف العمل بنشاط على ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي للتمويل المستدام، ويرأس المركز العالمي لتمويل المناخ في أبوظبي.

للمزيد من المعلومات

للاطلاع على قائمة كاملة بسياساتنا وإفصاحاتنا الخارجية، يرجى مراجعة ما يلي:

- صفحة سياسات مصرف أبوظبي الإسلامي المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- صفحة تقارير وإفصاحات مصرف أبوظبي الإسلامي المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الأجر المتغير

يُحدد الأجر المتغير إما من خلال خطط حوافز محددة أو مكافأة تقديرية. ويُكافأ الأداء الفردي المتميز بأحد هذين الخيارين حسب الخطة المطبقة على الدور الوظيفي وفقًا لعقد العمل. ويستند الأجر المتغير إلى العناصر التالية:

- الأداء السنوي الفردي، بما في ذلك مستويات الكفاءة ومخاطر الامتثال،
- ارتباطه بأداء الأعمال/الوظيفة،
- ارتباطه بالأداء العام للمصرف مقارنةً بالأهداف المعتمدة من مجلس الإدارة.

الإدارة العليا – المكافآت

المُتحملون للمخاطر الجوهرية

وضع المصرف إطاراً رسمياً لتحديد الموظفين الذين تؤثر أنشطتهم المهنية بشكل كبير على ملف مخاطر المصرف، ويُشار إليهم بالمُتحملين للمخاطر الجوهرية. ويتم مراجعة إطار التحديد هذا وقائمة المُتحملين للمخاطر الجوهرية سنوياً وفقاً للمتطلبات التنظيمية السارية، ما يساعد على ضمان التوافق مع معايير حوكمة المصرف والتزاماته التنظيمية.

تماشياً مع هذه السياسة، يحتفظ المصرف بقائمة شاملة للمُتحملين للمخاطر الجوهرية، ويتضمن إطار مكافآت الإدارة العليا في المصرف نهج بطاقة الأداء المتوازن، الذي يُقيّم الأداء باستخدام معايير مالية وغير مالية. يُراعي هذا التقييم الشامل عوامل مثل النتائج التي تركز على المتعاملين، والإنجازات التي تركز على الأعمال، والمؤشرات المالية، والالتزام بأهداف الأداء غير المالية. ويضمن ذلك معالجة جميع المعايير ذات الصلة عند تقييم الأثر الإجمالي والأداء والمكافآت.

بلغ إجمالي المكافآت الممنوحة للإدارة العليا لعام 2025 مبلغ 70,425 ألف درهم إماراتي. وشمل إجمالي المكافآت الراتب الثابت (بما في ذلك مساهمات صاحب العمل في المعاشات التقاعدية) والمكافآت المتغيرة الممنوحة في عام 2025.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت، بالإضافة إلى تصميم وهيكلة عمليات المكافآت، يُرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة الثالثة.

الحوكمة والتحسين المستمر

تُراجع لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة دوريًا فعالية نهج المصرف في المكافآت، ولا سيما مكونات المكافآت المتغيرة، ولديها خبراء متخصصون لضمان مقارنة هذا النهج مع نظرائه وتوافقه مع لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رقم 83 لسنة 2019.

ميزات التصميم الرئيسية وضوابط الأجر المتغير

عناصر الأجر المتغير بمصرف أبوظبي الإسلامي	الميزات
التوطين وإدارة المواهب	تعويضات مميزة للمواطنين الإماراتيين
المكافآت المؤجلة	ثلاث سنوات مع استرداد يشمل النقد والأسهم
الارتباط بالأداء الفردي	مشاركة الموظف والمدير
الارتباط بأداء الأعمال/ الوظيفة المعنية	الاعتدال وموافقة لجنة الترشيحات والتعويضات
الارتباط بالأداء العام لمصرف أبوظبي الإسلامي	موافقة لجنة الترشيحات والتعويضات
تعويض وظائف الرقابة	يجب أن تكون نتائج التعويض متماثلة مع نتائج المخاطر
ثقافة المخاطر	مصممة لمنع الإفراط في المخاطرة بما يتماشى مع قابلية التحمل
الحدود	موافقة مجلس الإدارة مطلوبة فوق الحدود الرئيسية

التنوع والشمول

يُعدّ التنوع والشمول جزءًا لا يتجزأ من ثقافة مصرف أبوظبي الإسلامي، ما يؤكد التزامه بتعزيز بيئة تُقدّر التنوع بين الجنسين، والتنوع الاجتماعي، والتنوع العرقي. ويُدرك مجلس الإدارة أن بيئة العمل الشاملة تُحفّز الابتكار والتعاون والنمو طويل الأجل. ومن خلال تبني وجهات نظر متنوعة، يضمن المصرف توافق عملياته مع أهدافه الاستراتيجية وقيمه الأساسية.

يُمثل التنوع بين الجنسين محوراً رئيسياً للمصرف، حيث تُشكّل النساء باستمرار نسبة كبيرة من القوى العاملة. ففي عام 2025، بلغت نسبة النساء 44% من القوى العاملة، مما يُبرهن على جهود المصرف المتواصلة لتمكين المرأة على جميع مستويات المؤسسة. وتنسجم هذه الجهود مع استراتيجية المصرف الأوسع نطاقًا لدعم التنوع وتوفير فرص النجاح لجميع الموظفين.

التوطين

يلتزم المصرف التزاماً كاملاً بدعم الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال سياسة التوطين، التي تُركز على استقطاب وتطوير واستبقاء الإماراتيين، على مدى السنوات الثلاث الماضية، ظلّت مستويات التوطين أولوية رئيسية للمصرف، حيث شكّل الإماراتيون 45% من القوى العاملة في عام 2022، و44% في عامي 2023 و2024، و49% في عام 2025.

ولمواصلة تعزيز هذه الجهود، نفّذ المصرف مبادرات مُوجّهة تُقدّم للموظفين الإماراتيين استشارات مهنية، ومسارات تطوير وظيفي مُصمّمة خصيصاً لهم، وهياكل تعويضات تنافسية. تهدف هذه المبادرات إلى خلق بيئة شاملة وداعمة تُشجّع النمو طويل الأجل واستبقاء الإماراتيين ذوي الإمكانات العالية.

من خلال التزامه بالتوطين، يُواصل المصرف المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع تعزيز بيئة عمل تُقدّر التنوّع والشمول. لا تُعزّز هذه الجهود الميزة التنافسية للمصرف فحسب، بل تتماشى أيضاً مع رسالته في دعم المجتمعات التي يخدمها.

5. إدارة أصحاب المصلحة

5.1 علاقات المستثمرين: أهم المبادرات

يدرك مصرف أبوظبي الإسلامي أن نجاح المجموعة واستدامتها على المدى الطويل يعتمدان على شراكات قوية وشفافة وداعمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولتحقيق هذه الغاية، نتواصل بشكل استباقي مع المستثمرين والمساهمين عبر قنوات وأنشطة متنوعة، ونعزز الحوار المفتوح، ونأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، ونسعى باستمرار إلى التحسين لتعزيز خلق القيمة.

يتمثل هدفنا الرئيسي في تقديم رسائل واضحة وموجزة ومتسقة إلى السوق، مع إيصال رؤية مصرف أبوظبي الإسلامي الاستثمارية بفعالية، وضمان الشفافية فيما يتعلق بفرص المجموعة ومخاطرها. نتواصل بنشاط مع المساهمين والمستثمرين ومحللي البيع على مستوى العالم عبر منصات مختلفة لزيادة الكفاءة إلى أقصى حد وضمان الوضوح في جميع التفاعلات.

حافظ مصرف أبوظبي الإسلامي في عام 2025 على أعلى معايير الشفافية من خلال تقديم إفصاحات في الوقت المناسب، وإيصال المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة إلى جميع أصحاب المصلحة. وقد تم إطلاع الموظفين باستمرار، حيث شكلت الإدارة العليا منتديات مخصصة لتبادل التحديثات ومعالجة المخاوف، ما عزز المشاركة الداخلية.

مبادرات إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين

- تحديثات النتائج الربع السنوية: تقديم تحديثات حول الأداء المالي والإنجازات الاستراتيجية.
- الجمعية العامة السنوية: إتاحة الفرصة للمساهمين للتواصل المباشر مع مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- مؤتمرات المستثمرين، والاجتماعات الداخلية، والمؤتمرات الهاتفية: تسهيل المناقشات المعمقة والتواصل مع قيادة مصرف أبوظبي الإسلامي.
- الجولات الترويجية: نظّم المصرف خلال العام جولات ترويجية في لندن وسنغافورة ونيويورك وديي.

مجالات التركيز الرئيسية لمناقشات أصحاب المصلحة

يشمل التواصل مع أصحاب المصلحة مناقشة المواضيع التالية:

- الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وإنجازاتها.
- تخصيص رأس المال وسياسة توزيع الأرباح.
- ممارسات الاستدامة وأهدافها.
- تحديث حول أداء المجموعة.
- التوجيهات المالية.

بالإضافة إلى هذه اللقاءات المباشرة، يستفيد مصرف أبوظبي الإسلامي من المنصات الرقمية لضمان تواصل سلس:

- البريد الإلكتروني لعلاقات المستثمرين: قناة مخصصة للرد على استفسارات المستثمرين.
- قسم علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني وتطبيق علاقات المستثمرين: يتيح وصولا فوريًا إلى أهم التقارير والإعلانات والتحديثات.

يؤكد مصرف أبوظبي الإسلامي عبر هذه المبادرات التزامه بالشفافية والمساءلة، وتعزيز علاقات طويلة الأمد مع مستثمريه وأصحاب المصلحة، بما يضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتوقعات أصحاب المصلحة.

قيادة علاقات المستثمرين

يعمل فريق علاقات المستثمرين باعتباره جهة اتصال رئيسية للمستثمرين والمحللين ووكالات التصنيف الائتماني، بهدف توفير فهم واضح لأداء مصرف أبوظبي الإسلامي المالي واستراتيجيته وتوقعاته التجارية.

للاستفسارات، يُرجى التواصل مع:

السيدة لمياء حريز
رئيسة قسم الاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين

البريد الإلكتروني: investor.relations@adib.com | lamia.hariz@adib.com
الهاتف: +971 02 4977427 | +971 0506824207
موقع علاقات المستثمرين
طلب الانضمام إلى علاقات المستثمرين في مصرف أبوظبي الإسلامي

5.2 أداء الشركة

بيان سعر سهم المصرف في السوق (سعر الإغلاق، وأعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية 2025.

التاريخ	الأعلى شهرياً	الأدنى شهرياً	الإغلاق الشهري
يناير 2025	15.66	15.40	15.60
فبراير 2025	17.26	16.94	17.00
مارس 2025	16.32	16.20	16.04
أبريل 2025	18.46	18.06	18.30
مايو 2025	19.48	19.20	19.18
يونيو 2025	21.94	21.18	21.50
يوليو 2025	24.34	24.10	24.16
أغسطس 2025	21.80	21.34	21.34
سبتمبر 2025	21.90	21.36	21.78
أكتوبر 2025	21.70	21.12	21.12
نوفمبر 2025	20.04	19.46	19.90
ديسمبر 2025	20.88	20.70	20.76

بيان الأداء المقارن لسهم المصرف مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال عام 2025.

التاريخ	الإغلاق	بنوك سوق أبوظبي للأوراق المالية	المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية
يناير 2025	15.60	17,167.17	9,586.12
فبراير 2025	17.00	17,147.24	9,573.78
مارس 2025	16.04	16,834.71	9,368.81
أبريل 2025	18.30	17,331.54	9,534.33
مايو 2025	19.18	17,641.51	9,685.10
يونيو 2025	21.50	18,064.84	9,957.52
يوليو 2025	24.16	18,858.57	10,370.66
أغسطس 2025	21.34	18,321.56	10,094.67
سبتمبر 2025	21.78	18,117.95	10,014.60
أكتوبر 2025	21.12	18,370.37	10,099.90
نوفمبر 2025	19.90	17,961.82	9,747.17
ديسمبر 2025	20.76	18,348.70	9,992.72

بيان المساهمين الذين يمتلكون 5% أو أكثر من رأسمال الشركة اعتبارًا من 2025/31/12.

يبلغ رأسمال مصرف أبوظبي الإسلامي المصرح به 3,632,000 سهم عادي بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد للسهم، ورأسماله المصدر والمدفوع بالكامل 3,632,000 سهم عادي بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد للسهم. جميع أسهم الشركة اسمية، ويملك إماراتيون 60% منها بالكامل، بينما يُسمح لغير المواطنين بامتلاك أسهم في الشركة بنسبة لا تتجاوز 40%.

اعتبارًا من 31 ديسمبر 2025، كان كبار الملاك الذين يمتلكون بشكل مباشر أكثر من (5%) كما نشرته الشركة عبر منصة النشر الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية وموقع مصرف أبوظبي الإسلامي الإلكتروني وحقوق التصويت الخاصة بهم على النحو التالي:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
شركة الإمارات الدولية للاستثمار ذ.م.م.	1,431,110,701	%39.40
بنك الإمارات الوطني دبي ش.م.ع.	246,223,389	%6.78
مستثمرون آخرون	1,954,665,910	%53.82
إجمالي حصة مصرف أبوظبي الإسلامي	3,632,000,000	%100.00

بيان هيكل ملكية مصرف أبوظبي الإسلامي حتى 2025/31/12.

يوضح الجدول التالي تفصيل أنواع المساهمين حتى 31 ديسمبر 2025:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة	عدد الأسهم المملوكة	عدد المساهمين
تصنيف المساهمين	%73.3	2,661,879,387	1,219
الأفراد	%26.7	970,120,613	44,409
المجموع	**%100**	**3,632,000,000**	**45,628**

بيان توزيع الحيازات الوطنية والأجنبية حتى 12/31/2025

يوضح الجدول التالي توزيع المساهمين حسب جنسياتهم حتى 31 ديسمبر 2025:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة
الملكية الوطنية	%78.13
الملكية الأجنبية	%19.88
ملكية دول مجلس التعاون الخليجي	%1.70
الدول العربية	%0.29

5.3 الجمعية العمومية السنوية

ترأس نائب رئيس مجلس إدارة المصرف اجتماع الجمعية العمومية لعام 2025. حضر الاجتماع (حضورياً وعبر الإنترنت) أعضاء مجلس الإدارة، المدقق الخارجي، وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والمساهمون.

قام أمين سر مجلس الإدارة بتدوين محضر الاجتماع، وتمّ نشر قرارات الجمعية العمومية السنوية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين عبر إعلان في السوق قبل افتتاح جلسة التداول التالية.

اجتماع الجمعية العمومية	التاريخ	طريقة الاجتماع	القرار/القرارات الخاصة	نسبة الحضور
الجمعية العمومية السنوية	10 مارس 2025	هجين (افتراضي حضوري)	2	%65.32

القرارات الخاصة

في عام 2025، وافق المساهمون على القرارات الخاصة التالية:

- تجديد/تحديث تفويض مجلس الإدارة بإصدار أي صكوك عليا أو أدوات مماثلة أخرى غير قابلة للتحويل إلى أسهم، سواء بموجب برنامج أو غيره، بقيمة اسمية إجمالية لا تتجاوز 5 مليارات دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى) في أي وقت، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تاريخ الإصدار والاتفاق عليه (شريطة ألا يتجاوز هذا التاريخ سنة واحدة من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية)، ومقدار الإصدار، وآلية الطرح، وهيكل المعاملة، وغيرها من الشروط والأحكام الخاصة بأي إصدار من هذا القبيل، شريطة أن يتم ذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وأي لوائح أو توجيهات صادرة عن أي جهة حكومية أو رقابية بموجب هذا القانون، وبعد الحصول على الموافقات التي قد تكون مطلوبة من الجهات الرقابية المختصة ذات الصلة.
- إصدار صكوك إضافية من الفئة الأولى غير قابلة للتحويل إلى أسهم بقيمة اسمية إجمالية لا تتجاوز 3 مليارات دولار أمريكي (أو ما يعادلها بأي عملة أخرى)، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تاريخ الإصدار والموافقة عليه، شريطة ألا يتجاوز هذا التاريخ سنة واحدة من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية، بالإضافة إلى تحديد المبلغ وآلية العرض وهيكل المعاملة وغيرها من الشروط والأحكام الخاصة بهذا الإصدار (شريطة أن يكون هذا الإصدار ثانوياً، وأن تكون مدفوعات الأرباح بموجب شروط وأحكام هذا الإصدار قابلة للإلغاء في ظروف معينة، وأن تتضمن الشروط والأحكام أيضاً بنداً بشأن نقطة عدم الجدوى)، ورهناً في جميع الأحوال بالحصول على الموافقات اللازمة التي قد تكون مطلوبة من السلطات التنظيمية المختصة ذات الصلة.

6. حوكمة الصيرفة الإسلامية

6.1 إطار حوكمة الشريعة في مصرف أبوظبي الإسلامي

يُحدد معيار حوكمة الشريعة الإسلامية بشكل شامل أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية، والإدارة العليا، وبعض اللجان والأقسام في المؤسسة المالية الإسلامية. وفيما يلي ملخص لأهم مسؤولياتهم:

مجلس الإدارة: تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان وضع إطار حوكمة شامل للشريعة الإسلامية، والتزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية (وفقًا للقرارات واللوائح والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية، والفتاوى والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية الداخلية، فيما يتعلق بالأنشطة المرخصة وأعمال المؤسسة المالية الإسلامية). ويُلزم مجلس الإدارة بعقد اجتماع واحد على الأقل مع هيئة الرقابة الشرعية الداخلية سنويًا لمناقشة المسائل المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة: تتولى مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومراقبتها، ووضع الضوابط المتعلقة بهذا النوع من المخاطر، والإشراف على تنفيذ إطار إدارة مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

الإدارة العليا: تتولى مسؤولية تنفيذ وإدارة أنشطة وأعمال المصرف بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة: تتولى مسؤولية تقييم فعالية سياسات المصرف (المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية الداخلية)، وتقييم فعالية وكفاية التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي (إن وجد)، ومراجعة التقارير التي يعدها فريق التدقيق الشرعي والمراجعون الشرعيون الخارجيون والتحقق من مدى الامتثال لها.

هيئة الرقابة الشرعية الداخلية: تم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف في اجتماع الجمعية العمومية وفقًا للمرسوم الاتحادي رقم (14) لسنة 2018، ومعايير الحوكمة الشرعية للمصرف المركزي، والنظام الأساسي لمصرف أبوظبي الإسلامي. مدة ولاية اللجنة، التي لا ينتمي أعضاؤها إلى مجلس إدارة المصرف، ثلاث سنوات، ويشترط حضور جميع الأعضاء لاكتمال النصاب القانوني، سواء بالأصالة أو بالوكالة. تشمل مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف ما يلي:

1. الرقابة الشرعية على جميع أعمال وأنشطة ومنتجات وخدمات وعقود ووثائق ومواثيق سلوك الأعمال وقواعد السلوك المهني للمصرف، والموافقة عليها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة، في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تحددها الهيئة الشرعية العليا.
2. إصدار الأحكام والقرارات الشرعية الملزمة للمصرف.
3. مراقبة التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال لجنة الحوكمة الشرعية الداخلية ولجنة الحوكمة الشرعية الداخلية.
4. مراجعة واعتماد الإجراءات التصحيحية والمعالجة التي تتطلبها الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالعواقب المترتبة على مخالفة أحكامها، والتوصية بتدابير وقائية لتجنب تكرار أي من هذه المخالفات.
5. مراجعة واعتماد طريقة حساب وتوزيع الأرباح، وتخصيص النفقات والتكاليف، وتقسيمها بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين، والحسابات السنوية الختامية من منظور الشريعة الإسلامية، قبل تقديمها إلى المصرف المركزي.
6. إصدار تقرير سنوي يوضح مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، وينشر هذا التقرير ضمن البيانات المالية في إفصاحات المصرف، وفي أي وسيلة أخرى متاحة.

خلال العام، عقدت هيئة الرقابة الشرعية الداخلية تسعة اجتماعات للنظر في مختلف القضايا والاستفسارات التي أثيرت من قبل أو عبر لجنة الشريعة الداخلية للمجموعة أو التدقيق الشرعي للمجموعة، ومجموعة العمل المعنية بالخدمات الإسلامية، وغيرها من إدارات المصرف. كما عقد اجتماعان مع العضو التنفيذي للجنة. وبلغ إجمالي القرارات الشرعية الصادرة مئتين وستة قرارات، تم إخطار مئة وسبعة منها. شملت القرارات نطاقًا واسعًا من الأنشطة والمعاملات، بما في ذلك إصدارات الصكوك العامة، والصكوك السيادية، والتمويل المشترك، وصفقات الشركات الكبرى، بالإضافة إلى العديد من الاستفسارات المتعلقة بحلول التمويل الرقمي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات التي تجريها مختلف قطاعات الأعمال.

تدعم مجموعة التدقيق الشرعية الداخلي للمجموعة هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في مهامها. وتضطلع بالوظائف التالية:

- وظيفة أمانة هيئة الرقابة الشرعية الداخلية
- وظيفة الاستشارات الشرعية
- وظيفة البحث والتطوير الشرعي
- وظيفة الامتثال الشرعي
- وظيفة التدريب الشرعي

كما هو مُفصّل في إطار حوكمة الشريعة للمصرف.

مجموعة التدقيق الشرعية الداخلي: مسؤولة بشكل عام عن إجراء عمليات التدقيق الشرعي ومراقبة امتثال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية. ويُطلب من مجموعة التدقيق الشرعي الداخلي تقديم تقارير إلى هيئة الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مرتين سنويًا (كحد أدنى).

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	رئيس هيئة الرقابة الشرعية الداخلية عضو اللجنة التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية الداخلية عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية الداخلية	(9) – هيئة الرقابة الشرعية الداخلية (2) – عضو تنفيذي
الأستاذ الدكتور جاسم علي سالم الشامسي	نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية الداخلية عضو اللجنة التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية الداخلية عضو تنفيذي ثاني في هيئة الرقابة الشرعية الداخلية	(9) – هيئة الرقابة الشرعية الداخلية
الأستاذ الدكتور أشرف محمد هاشم	عضو هيئة الرقابة الشرعية الداخلية عضو اللجنة التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية الداخلية	(9) – هيئة الرقابة الشرعية الداخلية
الدكتور علي الجنيدي	عضو هيئة الرقابة الشرعية الداخلية	(9) – هيئة الرقابة الشرعية الداخلية

6.2 نبذة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الداخلية

الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

من أبرز علماء الشريعة في دولة الإمارات العربية المتحدة. أستاذ سابق للفقه والشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة الإمارات العربية المتحدة (العين). رئيس وعضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والبحرين. رئيس هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك دبي الإسلامي، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك الإمارات الإسلامي، ودار التكافل، والسندات الوطنية، وغيرها. حاصل على درجة الدكتوراة في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى (مكة المكرمة).

الأستاذ الدكتور جاسم سالم علي الشامسي

من أبرز علماء الشريعة في دولة الإمارات العربية المتحدة المتخصصين في الفقه التجاري الإسلامي وقانون المعاملات المدنية. عضو في الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. رئيس هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك عجمان، وبنك الهلال، وبنك أبوظبي التجاري، والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية، وعضو في هيئة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك عجمان. حاصل على درجة الدكتوراة (القانون المدني: دراسة مقارنة مع الفقه التجاري) من جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور أشرف بن محمد هاشم

من أبرز علماء الشريعة في ماليزيا. شغل منصب الرئيس التنفيذي المؤسس لشركة إسراء للاستشارات (ماليزيا)، رئيس المجلس الاستشاري الشرعي في بنك نيجارا ماليزيا. رئيس وعضو في لجان استشارية شرعية في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وسنغافورة ونيجيريا وأستراليا. حاصل على درجة الدكتوراة في القانون الإسلامي من جامعة برمنغهام (المملكة المتحدة).

الدكتور علي الجنيدي

من أبرز علماء الشريعة في الإمارات العربية المتحدة. أستاذ مشارك (الفقه الإسلامي) في جامعة الإمارات العربية المتحدة (العين). عضو في المجلس الاستشاري الإسلامي لبنك الشارقة الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة)، وشركة آفاق للتمويل الإسلامي، والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية. حاصل على درجة الدكتوراة في الفقه الإسلامي من جامعة اليرموك (الأردن).